الفصل الثاني

في العالم الإسلامي

«والله: لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه..»

(عبد الملك بن مروان)

«والله لا آمر أحدًا أن يخرج من باب من أبواب المسجد، فيخرج من الباب الذي يليه إلا ضربت عنقه!»

(الحجاج بن يوسف)

تمهيد

لابد لنا من كلمة موجزة نزيل بها كل لبس محتمل قد يقع فيه القارئ وهو يطالع الصفحات القادمة:

فكاتب هذه السطور عربي يفخر بانتمائه إلى هذه الأمة، وهو أعلم ما يكون بدورها الحضاري في التاريخ، وأنها حملت المشعل من حضارة اليونان، عندما غرقت أوروبا في بحر الظلمات في العصور الوسطى، و إذا كان ينتقد في صفحات طويلة بعض السلبيات السياسية، فإن ذلك من منطلق ما قاله هاملت لأمه: «لابد أن أقسو لكي أكون رحيمًا»، إذ إن البثور التي شوهت

وجـه حضارتنـا كان يمكن لها أن تـزول، وكنا أولى من غيرنـا بتنمية مبادئ الديمقراطية «وإعلان حقوق الإنسان».. لولا سفه بعض الحكام ورعونتهم.

ومـع ذلك فنحن لا نسـتطيع أن نتغـاضى عن إيجابيـات مشرقة حتى في العهود التي سلطنا عليها الضوء لكي نهدم شكلاً من أشكال الحكم السياسي. فعلى الرغم، مثلاً، من أن معاوية كان أول من أحال الخلافة إلى مُلْكٍ كسروي عندمـا قـال بصراحة: «أنا أول الملوك»!، فقد تمـت في عهده كثرة كثيرة من الأعمال الإيجابية على رأسها الفتوحات الإسلامية؛ فقد اتجهت همة المسلمين بقيادتـه نحو الشـام والغرب. حيث الدولـة الرومانية الشرقيـة التي كانت تغير على البلاد الإسـلامية القريبة منها: فرتب معاويـة لغزوها برًا وبحرًا، وبلغ أسـطول الشـام في عهده 1700 سـفينة فتح بها عدة جهات مثل جزيرة «رودس»، وبعض الجزر اليونانية، ولم يكن للعرب عهد بالبحر ولا بالسفن من قبل!.

وفي عـام 48 هـ جهز معاوية جيشًـا لفتح القسـطنطينية بـرًا وبحرًا. صحيح أن الجيش لم ينتصر، ولم يتمكن العرب من فتح المدينة العتيدة لمتانة أسـوارها ومنعة موقعها، لكن المحاولة نفسـها جديـرة بالتقدير.. ثم كانت المحاولة الثانية لفتح هذه المدينة في عهد سليمان بن عبد الملك.

وفي عهد الأمويين أيضًا فتحت بلاد الأندلس واتسـعت رقعة الدولة في الشرق والغرب على السواء.

ولم يقتصر عهد الأمويين على الفتوحات الضخمة فحسـب، بل كانت لهم تنظيمات مهمة داخل الدولة نفسها لتنظيم الدواوين، والشرطة، وإنشاء

دار لسك النقود في عهد عبد الملك الذي أمر بسحب العملة في جميع أنحاء الدولة، وضرب بدلاً منها عملة جديدة من الذهب والفضة، وكان يعاقب كل من يزيف العملة عقابًا صارمًا.

وكان خالد بن يزيد بن معاوية أول من عني بنقل علوم الطب والكيمياء إلى اللغة العربية، فدعا جماعة من اليونانيين المقيمين في مصر، وطلب منهم أن ينقلوا له كثيرًا من الكتب اليونانية والقبطية التي تناولت البحث في صناعة الكيمياء العملية، وعمل على الحصول على الذهب عن طريق الكيمياء، وكذلك عربت الدواوين في عهد عبد الملك بن مروان، بعد أن كانت بالفارسية في العراق واليونانية في مصر والشام. كما كانت المساجد من أكبر معاهد الثقافة لدراسة القرآن والحديث والفقه واللغة، وأصبح الكثير منها مركزًا للحركة العلمية وخير مثال على ذلك: مسجد البصرة.

كما ازدهرت الحياة الثقافية في عهد العباسيين، فزادت العناية بترجمة الكتب في عهد هارون الرشيد بعد أن وقع في حوزته بعض الكتب اليونانية التي أمر بترجمتها.

كما نشطت حركة الترجمة بفضل تشجيع البرامكة للمترجمين وإدرار الأرزاق عليهم.

وفي عهد المأمون نشطت حركة النقل والترجمة من اللغات الأجنبية، وخصوصًا اليونانية والفارسية إلى العربية، فأرسل البعوث إلى القسطنطينية لإحضار المصنفات الفريدة في الفلسفة والهندسة والموسيقى والطب.

وقد ظهرت في عهد المأمون طائفة من جهابذة علماء الرياضة، من أمثال

محمد بن موسى الخوارزمي الذي يُعدّ أول من درس الجبر دراسة منظمة، وجعله علمًا منفصلًا عن الحساب.

وكان من أثر نشاط حركة النقل والترجمة في عهد المأمون أن اشتغل كثير من المسلمين بدراسة الكتب التي ترجمت إلى العربية وعملوا على تفسيرها والتعليق عليها، نخص بالذكر من هؤلاء يعقوب بن إسحاق الكندي الذي نبغ في الطب والفلسفة وعلم الحساب.

وفي عهد العباسيين أيضًا أنشئت المدارس المخصصة لدراسة العلم مثل مدرسة بغداد، ومدرسة بلخ، ومدرسة نيسابور، ومدرسة البصرة، ومدرسة الموصل وغيرها كثير. كما كانت هناك مكتبات كثيرة في ذلك العصر مثل «خزانة الحكمة»، أو «بيت الحكمة»، أسسها الرشيد ثم نماها المأمون وقواها، ويقال إن بيت الحكمة كان جامعة كبيرة يتصل بها مكتبة ومرصد، كما كانت تقوم بنسخ الكتب وترجمتها إلى اللغة العربية، كما كان يفعل يوحنا بن ماسويه، وكان فيها رئيس للترجمة ومساعدوه، كما كان لها مدير وأعوان، وكما كان فيها مجلدون.. إلخ.

بقي أن نختتم هذا التمهيد بإثارة اعتراض نتوقعه ونظنه خاطئًا، عندما يسرع أحد القراء فيتهمنا بأننا وقعنا فيما يسمى بالمفارقة التاريخية Anachronism، عندما نتحدث عن انعدام الحريات، أو حقوق الإنسان في تلك الحقبة فيقول: إننا في هذه الحالة نستخدم مصطلحات حديثة ثم نسحبها على حقبة ماضية لم يكن للناس عهد بها.. إلخ. هذا الاعتراض مردود عليه من زاويتين:

الأولى: أننا سنلمس الكثير من الأفكار الديمقراطية الأساسية في عهدي

أبي بكـر وعمر: الـرأي الحر في اختيـار الخليفة، والمعارضـة ونقد تصرفات الحاكم، والرقابة لسلوك الحاكم ومحاسبته، وتحديد راتب له بحيث لا يوحد بـين «بيته» و «بيت المال».. إلخ. وهي كلها نابعة من قلب الإسـلام، لا من مصدر خارجه.

الثانية: أن حقوق الإنسـان وحريتـه وكرامته وقيمته منصوص عليها في القرآن الكريم والأحاديث النبوية على نحو واضح وصريح، ولم يكن ينبغي أن ننتظـر حتى يطلعنا عليها المحدثون، بل يـرى البعض أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسـمبر عام 1948 «قد سـبقه الإسلام في هذا الشأن منذ أربعة قرون، فهو في حقيقته لم يكن إلا إعلامًا إلهيًّا بهذه الحقوق في صورة أدق وأحق وأعم و إرسـاء لدعائم الحرية والعدل والمساواة وتكريمًا للإنسان في كل زمان ومكان..»(*).

أولاً: الواقع والمثال

لابد لنـا ونحن نتحدث عن الدولة الإسـلامية، أن نفرق بين الدولة التي يقرها الإسلام، أو الصورة المثالية الرائعة للدولة الإسلامية، كما يستخرجها الفقهاء والمفكرون من الكتاب والسنة، وبين الدولة الإسلامية الواقعية على نحو ما ظهرت في مجرى التاريخ، أو بين ما يسمى في الاصطلاحات القانونية De Facto و De Jure أي جانـب التطبيق العملي وجانب التشريع النظري،

(*) الشيخ زكريا البري «الإسلام وحقوق الإنسان» مجلة عالم الفكر، المجلد الأول العدد الرابع يناير 1971 - وانظرأيضًا «حقوق الإنسان في الإسلام» للدكتور علي عبد الواحد وافي.

فإذا ما تحدث بعض الفقهاء والمفكرين عن «نظام الحكم في الإسلام» الذي يوجب «إسناد الأمر إلى إمام فاضل عالم حسن السياسة.. إلخ».. «يمنع الظلم وينصف المظلوم»، وأن يكون «عادلاً لئلا يجور، عاقلاً ليصلح التصرفات، بالغًا لقصور عقل الصبي، ذكرًا. إذ النساء ناقصات عقل ودين، حرًّا لئلا تشغله خدمة السيد؛ فهذه الصفات مشروطة بالإجماع»[1]، كان علينا أن نكون على وعي بأن هذه الصفات شروط «مثالية» تتحدث عما ينبغي أن يكون، ويستخرجها المفكرون من الكتاب والسنة لتشكيل صورة مثالية لما ينبغي أن تكون عليه الدولة في الإسلام. وهي صورة تختلف كثيرًا عن الدولة التي ظهرت طوال التاريخ الإسلامي والتي قد نجد فيها ألوانًا من الظلم لا حد له[2]، وقد نجد من الحكام من لا يعرف من العدل شيئًا لا سيما في معاملة خصومه (كما فعل السفاح مع بني أمية)، وقد يأسر الخليفة عمه

(1) د. محمد يوسف موسى «نظام الحكم في»» ص 25 و ص 57 - دار الكتاب العربي.

(2) إذا أردنا أن نسوق أمثلة سريعة، وسوف نجد الكثير منها فيما بعد، سقنا مثالاً لظلم لا حد له ما فعله المنصور عندما عين لابنه جعفر كاتبًا يسمى الفضيل بن عمران، وكان رجلاً عفيفًا دينًا، فدس له عند المنصور لأسباب سياسية بأنه يعبث بجعفر، فأمر المنصور بقتله من غير سؤال ثم تبين للمنصور كذب المبلغ بعد إعدام الرجل بالفعل، وعندما تساءل ابنه: «ما يقول أمير المؤمنين في قتل رجل عفيف دين مسلم بلا جرم ولا جناية؟» كان الجواب «هو أمير المؤمنين يفعل ما يشاء وهو أعلم بما يصنع!!» أحمد أمين «ضحى الإسلام» المجلد الثاني ص 43 مكتبة النهضة المصرية، فإذا ذهب الأستاذ مرجليوث D. S. Margoliouth إلى القول بأن «الحاكم ليس مسئولاً أمام أحد، فالإمام إذا قتل أحد أفراد رعيته فإنه لا يكون مسئولاً أمام أحد عن ارتكاب جريمة القتل!» تساءل الدكتور ضياء الريس «فهل يمكن أن يقول الإسلام بذلك؟ أليس ذلك دليلاً على الجهل بالإسلام ومبادئه، ووجود شعور عميق بالعداء نحوه يستحق الرد والمناقشة؟! ص 235 أمثلة كثيرة على الخلط بين الواقع والمثال!

ثـم يقتله!، وقد يكـون غادرًا كالمنصور «فأول ما فعـل عندما تولى الخلافة أن قتل أبا مسلم الخراسـاني صاحب دعوتهم وممهد مملكتهم»[1]. وقد يكون قاسـيًا جبارًا «كالوليد بن يزيد الجبـار العنيد.. فرعون ذلك العصر والدهر المملوء بالمصائب، الذي يأتي يـوم القيامة يتقدم قومه فيوردهم النار..» على ما يقول السـيوطي[2]. وقد يكون فاسـقًا كالوليد الذي يصفه السـيوطي بأنه «كان فاسـقًا شريبًا للخمـر منتهكًا حرمات اللـه، أراد أن يحج ليشرب فوق ظهر الكعبة فمقته الناس لفسـقه!»[3]. وكالوليـد بن عقبة الذي عينه عثمان بـن عفان واليًا على الكوفـة، وكان يشرب الخمر مع ندمائـه ومغنيه من أول الليـل إلى الصباح، فلما أذن المؤذن تقـدم إلى المحراب في صلاة الصبح فصلى بالناس أربعًا ثم اسـتدار لهم قائلاً: أتريـدون أن أزيدكم؟ فقال له من كان خلفـه في الصـف الأول: «ما تزيد، لا زادك الله من الخـير. والله لا أعجب إلا ممن بعثك إلينا واليًا وعلينا أميرًا!»[4]. ولما قتل الوليد بن يزيد سـنة 26 هـ نظر إليه أخوه سليمان بن يزيد، وقال بُعدًا له، أشهد أنه كان شروبًا للخمر، ماجنًا فاسـقاً، ولقد راودني عن نفسي!»[5]. وقـال الذهبي لم يصح عن الوليد كفـر ولا زندقة، بل اشـتهر بالخمر واللواط!.. وإلى غـير ذلك مئات المئات مـن القصص والأحداث التي تروى عـن الحكام طوال تاريخنا، ممن لم يكن ينطبق عليهم قط الشروط المثالية للحاكم المسلم. بل إننا يمكن أن نستمر في

(1) السيوطي «تاريخ الخلفاء» ص 260.
(2) المرجع نفسه ص 252.
(3) المرجع نفسه ص 250.
(4) مروج الذهب للمسعودي - المجلد الثاني - ص 344.
(5) تاريخ الخلفاء ص 250 - 251.

سرد وقائع التاريخ في الدولة الإسلامية لنجد أن المرأة حكمت بالفعل كما حدث في مصر أيام شجرة الدر في نهاية الدولة الأيوبية وبداية عصر المماليك الذين يخالف حكمهم شرطًا آخر هو أن يكون الحاكم حرًا لا عبدًا!.

وليس في ذلك انتقاص لنظام الحكم في الإسلام، فهذه كلها ضروب من الحكم اتخذت زيًّا إسلاميًّا في ظاهرها، لكنها لم تكن كذلك في الحقيقة، لأن الإسلام يوجب العدل، والشورى، ورضا الناس عن الحاكم.. إلخ، على نحو ما سنعرف بعد قليل.

مرة أخرى علينا ألا نخلط بين الصورة المثالية لما ينبغي أن تكون عليه الدولة في الإسلام، والصورة الواقعية التي ظهرت في التاريخ الإسلامي. بل إن من الباحثين من يفرق في الجانب النظري نفسه بين ما يمكن أن يسمى «نظريات إسلامية» كالأفكار التي قررها علماء الفقه والكلام والمؤرخون، وكانت مصادرها القرآن أو السنة أو الإجماع.. وبين مجموعة النصائح والحكم والإرشادات العملية التي توجه إلى الملك أو الأمير أو الحاكم تهديه إلى أن يجعل سياسته حسنة مع الرعية، وتبين له الطريقة التي ينجح بها أو يستبقى بها ملكه، ويمكن أن تسمى «بالآداب السياسية» وهي في الغالب مأخوذة من حكم الفرس أو الروم أو الهند[1].

إن الخلط بين هذين الجانبين «ما ينبغي أن يكون»، و«ما كان وما هو كائن»، يجعلنا نخطئ كثيرًا في فهم الواقع الذي نعيشه، وفي تصورنا للمستقبل الذي نرسمه، مما يترتب عليه الكثير من المجالات التي هي

(1) د. محمد ضياء الدين الريس «النظريات السياسية الإسلامية» ص 7 مكتبة الأنجلو المصرية 1952.

مضيعة للوقت والجهد، وكان يمكن أن تتلاشى لو فهمنا المسألة من هذا المنظور[1].

ويحذر فقيه مصر الأول الدكتور عبد الرزاق السنهوري من الخلط بين هذين الجانبين، بحيث نعتبر المثال مسئولاً عما حدث في أرض الواقع، يقول:

«نظام الخلافة لا يمكن أن يكون مسئولاً عن الفتن التي حدثت في الدولة الإسلامية، أو عن عدم احترام الحكام لقواعده وأحكامه، كما أن وقوع الفتن والخلافات ظاهرة يتسم بها تاريخ الدول جميعًا، ولا يمكن القول إن المسلمين كانوا يشذون عن هذه الظاهرة أو إنهم أخذوا بنظام آخر للحكم. في رأينا أنه لا محل للزعم الخاطئ والذي يردده كثيرون قائلين إن الخلافة كانت هي مصدر المساوئ التي شهدها التاريخ الإسلامي. فالحقيقة هي أنه إذا بحثنا عن سبب الاستبداد الذي مارسته بعض الحكومات الإسلامية زمنًا طويلًا، فإنه لم يكن نظام الخلافة، بل هو خروج هؤلاء الحكام عن مبادئه وأهدافه»[2].

(1) من ذلك مثلاً ما يقوله المرحوم د. محمد يوسف موسى في كتابه ص 165 ردًّا على المستشرقين ومنهم مرجليوث القائل: «أيًّا كان الحاكم الذي يستقر الرأي على الاعتراف به فإن الرعايا المسلمين ليست لهم حقوق ضد رئيس الجماعة القائم».
وما يقوله ماكدونالد «لا يمكن على الإطلاق أن يكون الإمام حاكمًا دستوريًّا بالمعنى الذي نعرفه!» فهو يرى أن هذه الأقوال ليس فيها شيء من الحق مطلقًا وإنما هو التحامل والغرض والهوى... إلخ، فهذا خلط آخر بين الواقع والمثال، وسنرى أمثلة أخرى كثيرة فيما بعد.

(2) د. عبد الرزاق أحمد السنهوري: «فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية»=

وسوف نعرض فيما بعد نماذج كثيرة توضح الفرق بين الواقع والمثال في بناء الدولة الإسلامية، ونماذج أخرى للخلط بينهما، مما ينتج عنه الكثير من المشكلات الوهمية التي كان يمكن لنا أن نتفاداها في سهولة ويسر.

إذا كان هناك «واقع ومثال» في الدولة الإسلامية، فإن ما يهمنا في هذا البحث هو الواقع، أو ما حدث خلال التاريخ، وذلك لثلاث أسباب هي:

الأول: أن ما حدث في تاريخ الدولة الإسلامية هو الذي أثر فينا، ولا يزال، بل ترسب في أعماقنا، حتى أصبحنا ندهش إن قال لنا أحد إن هناك ألوانًا أخرى من الحكم اسمها «الحكم الديمقراطي»، وقلنا له إنه «نظام غربي» لا يصلح لنا!، أو لجأنا إلى المثال لنقول إن عندنا هذا الضرب من الحكم بأسماء أخرى.

الثاني: أن هناك من يطالب بعودة مثل هذا النوع من الحكم - بدافع البحث عن هوية تمكننا من مواجهة النظم العالمية - مع الخلط المستمر بين الواقع والمثال والانتقال بحرية أحدهما إلى الآخر، فمعرفة الواقع «تساعدنا كثيرًا على معرفة أسباب انحرافه عن المثال.

الثالث: أن الدراسة المتأنية للواقع التاريخي لهذه الحقبة تكشف لنا أنها كانت حلقة وسطى بين تاريخنا القديم في الشرق. حيث ساده طغيان الحاكم المتأله: في مصر، وبابل، وأشور، وفارس.. إلخ، وبين الطغيان الحديث والمعاصر الذي تأله فيه الحاكم أيضًا في هذه البلدان نفسها!، وبالتالي فقد

= ص 39 - حاشية 8، ترجمة د. نادية عبد الرزاق السنهوري، ومراجعة د. توفيق محمد الشادي - الهيئة المصرية العامة للكتاب عام 1989.

ساد الطغيان تاريخنا القديم والوسيط والحديث، مما جعل الطغيان الشرقي نموذجًا أعلى للطغيان، وخلق عند المواطن الشرقي طبيعة خاصة تجعله يستسلم بسهولة لمثل هذا اللون من الحكم، بل و يتقبله، وأحيانًا يسعى إليه دون أن يجد في ذلك حرجًا ولا غضاضة! لقد كان أرسطو يقول: إن الرجل الحر لا يستطيع أن يتحمل حكم الطاغية، ولهذا فإن الرجل اليوناني لا يطيق الطغيان، بل ينفر منه، أما الرجل الشرقي فإنه يجده أمرًا طبيعيًّا، فهو نفسه طاغية في بيته، يعامل زوجته معاملة العبيد ولهذا لا يدهشه أن يعامله الحاكم هو نفسه معاملة العبيد.

لكن علينا أن نرجئ مناقشة «الطغيان الشرقي» بصفة عامة إلى نهاية البحث، وأن نهتم الآن بالطغيان في تاريخنا الوسيط الذي ارتدى فيه الحاكم عباءة الدين!. يكفي هنا أن نقول مع الدكتور السنهوري:

«نحن لا نحاول إنكار الحقائق التاريخية، فتاريخ الخلافة الناقصة، منذ عهد الأمويين ومن بعدهم، مليء بأنواع إساءة السلطة. و إن كان هذا الاستبداد مصدره خروج هؤلاء الحكام على قواعد الخلافة الشرعية..»[1].

وعلينا أن نتبين بوضوح وجلاء ما يقوله لنا هذا الفقيه النابه، رغم دفاعه القوي عن الخلافة ومحاولته تطويرها لتصبح عصبة أمم شرقية، من أن:

«ما نسميه اليوم بطريقة الانتخابات لم يعرفها العالم الإسلامي في صورة عملية واضحة، وسبب تقصير فقهاء المسلمين في كل ما

(1) د. السنهوري «فقه الخلافة» ص 39.

يتعلق بالانتخابات هو: تحول الخلافة الشرعية إلى ملكية وراثية في وقت مبكر..»[1].

ثانيا: بذور ديمقراطية

توفى النبي ﷺ دون أن يحدد من يخلفه، فثار الخلاف بين المسلمين على منصب الحاكم قبل أن يواري الثرى جثمانه الطاهر، والواقع أن هذا الخلاف كان أمرًا طبيعيًّا وظاهرة صحية بين المهاجرين والأنصار، فكأننا أمام أحزاب سياسية تتناقش وتتجادل، وتنتهي إلى رأي تأخذ به الأغلبية. على هذا النحو اجتمع الفريقان تحت سقيفة بني ساعدة[2]، ليختاروا خليفة، فرشح الأنصار من بينهم سيد الخزرج «سعد بن عبادة» الذي قام فيهم خطيبًا فقال: «يا معشر الأنصار لكم سابقة في الدين، وفضيلة في الإسلام ليست لقبيلة من العرب.. نحن أنصار الله، وكتبة الإسلام، وأنتم يا معشر المهاجرين رهط نبينا..»[3]. وأسرع أبو بكر وعمر ومجموعة من المهاجرين إلي السقيفة خشية ألا ينظر الأنصار في الأمور إلا من جانب واحد هو جانبهم[4]. ودار نقاش طويل حاول البعض أن يصل فيه إلى حل وسط فدعا «الحباب بن المنذر» إلى رأي ثالث، هو إمكان اقتسام السيادة،

(1) المرجع نفسه ص 135 - حاشية 1.

(2) هي ظلة كانت بالقرب من دار «سعد بن عبادة» كانوا يجتمعون تحتها - وكانت له الرياسة.

(3) د. حسن إبراهيم حسن: «تاريخ الإسلام» المجلد الأول ص 352 - مكتبة النهضة ط 13 عام 1991.

(4) أحمد أمين «فجر الإسلام» ص 252، وانظر في حجج الفريقين بالتفصيل ص 252 - 253 - ط 14 عام 1986، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة.

أو تعـدد الإمـارة، أي أن يكون هنـاك خليفتان، وذلك حين قـال: «منا أمير ومنكم أمير» [1]، وكـثر اللغط وتعالت الأصوات على حد قول ابن كثير[2]، «ومـا درى الحاضرون في هـذا الاجتماع أنهم يعقدون أهـم ««اجتماع «أو «مؤتمر» في تاريخ الإسـلام كله. وما أشـبهه «بجمعية وطنية» أو تأسيسـية تبحث مصير أمة لأجيال عديدة لاحقة، وتضع دسـتورًا يكون أساسًا لحياتها في المسـتقبل..»[3]، إلى أن حسم عمر بن الخطاب النقاش بحجج قوية، منها أن رسـول الله أمر أبا بكر أن يؤم الناس، و «أنه ثاني اثنين إذ هما في الغار»، ثـم تسـاءل في براعة: «من منكم تطيب نفسـه أن يتقدم أبـا بكر؟، فقالت الأنصـار: «نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر!!»[4]، فقال: ابسـط يدك يا أبا بكر نبايعك فبسـط يـده فبايعه! ثم بايعـه المهاجرون والأنصار تحت السـقيفة فيما يسـمى بالبيعة الأولى أو البيعة الخاصة أو الصغرى. وقد وصف الأستاذ ماكدوناد B. D. Macdonald اجتماع السقيفة بقوله:

«إن هـذا الاجتماع يذكـر إلى حد بعيد بمؤتمر سـياسي دارت فيه المناقشات وفق الأساليب الحديثة»[5].

(1) د. محمد ضياء الدين الريس: «النظريات السياسية الإسلامية» ص 25 مكتبة الأنجلو المصرية عام 1952.

(2) ابن كثير «البداية والنهاية» المجلد الخامس ص 216 - دار الكتب العلمية بيروت - عام 1985.

(3) د. محمد ضياء الدين الريس «النظريات السياسية الإسلامية» ص 23 - مكتبة الأنجلو المصرية عام 1952.

(4) ابن كثير «البداية والنهاية» المجلد الخامس ص 216.

(5) نقلاً عن د. محمد ضياء الدين الريس في كتابه السالف الذكر ص 24.

ثـم وقف أبـو بكر في اليوم التالي - فيما يسـمى بالبيعـة العامة - خطيبًا يلقي على الناس بيانًا يحدد فيه برنامجه السياسي:

«أيها الناس، إني قد وليت عليكم، ولسـت بخيركم، فإن أحسـنت فأعينوني، و إن أسـأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيـف فيكـم قوي عندي حتى أزيح عنه علته إن شـاء الله، والقوي فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله..»[1].

ورغـم نجاح الخليفة الأول بالأغلبية المطلقة، فقد كانت هناك ضروب كثيرة من المعارضة. ويحاول البعض إخفاءها دون أن ندري لذلك سـببًا، مع أنها ظاهرة صحية، وكأن أي ضرب من المعارضة أو الرأي المخالف شـذوذ لا يجـوز ذكره!!: كانت هناك آراء معارضة لاختيار أبي بكر، فلم يبايعه سـعد بن عبادة» وخرج إلى الشـام، وكذلك الزبير بن العوام (ابن عمة الرسـول)، وكذلك علي بن أبي طالب الذي قال لأبي بكر معترضًا: «لقد أفسدت علينا أمرنا لم تسـتشر ولم ترع لنا حقًا..!»[2]، ولم يغضـب أبو بكر أو ينفعل، أو يجد في هذا القول «جريمة لا تغتفر!»، بل أجاب في هدوء الرجل «الديمقراطي» الـذي يتقبل الـرأي الآخر بصدر رحب: «بلى! ولكني خشـيت الفتنة، وكان للمهاجرين والأنصار يوم السـقيفة خطب طويل، ومجاذبة في الإمام..» على ما يروي المسعودي[3].

(1) ابن كثير «البداية والنهاية» المجلد الخامس ص 218، وتاريخ الخلفاء ص 69.
(2) المسعودي «مروج الذهب ومعادن الجوهر» المجلد الثاني ص 307.
(3) المرجع السابق ص 308، وانظر أيضًا عمر فروخ «تجديد التاريخ» ص 142 - دار الباحث بيروت عام 1980.

وقيـل إن عليًـا بايعه بعد مـوت فاطمة بعشرة أيام، وقيـل بعد وفاة النبي بسبعين يومًا، وقيل بعد ثلاثة أشهر أو سنة، وقيل غير ذلك [1].

وعـلى الرغـم من أن خلافة أبي بكر لم تسـتمر أكثر مـن عامين وثلاثة أشـهر كانـت الدولة فيها لا تـزال تتخلق، فإنها وضعت الكثـير من البذور الديمقراطية المهمة:

1- فأبو بكر لم يتول الحكم بحد السـيف، عـلى نحو ما فعل الأمويون والعباسـيون فيما بعـد، وإنما بعد نقـاش ديمقراطي حـر كانت فيه حرية الرأي مكفولـة للجميع، فدار بين الفريقين نقاش طويل أدلى فيه كل فريق بدلوه، وعرض حججه في الهواء الطلق.

2- كانت هناك معارضة حقيقية، فبعض المسلمين رفض أن يبايع أبا بكر، والبعـض الآخـر بايعه بعد فترة طويلـة! دون أن يكون «المعارض» شـاذًا أو هادما للنظام أو متآمرًا.. إلى آخر الألقاب التي ظهرت بعد ذلك، واستمرت معنا حتى الآن.

3- في خطابه بعد البيعة، وضع أبو بكر أساسًا مهمًّا من أسس الديمقراطية، وهو مراقبة الشـعب للحاكم ومحاسبته إن أخطأ، وذلك يعني بالطبع أن بقاء الحاكم رهن بسيرته وبرضا الناس عنه!.

4- نحن أمام نظام جديد للحكم لا يزال يتشكل، بعد عهد النبوة، فليس هناك لقب معروف للحاكم، أو اسم متفق عليه من الجميع.

5- ولك أن تقول الشيء نفسـه بالنسبة لدخل الحاكم أو راتبه، فمن أين ينفق؟ وكم من المال يأخذ؟ تلك مسـألة بالغة الأهمية ظهرت في عهد

(1) مروج الذهب للمسعودي، المجلد الثاني ص 309.

أبي بكـر وعمر، ولم تظهر بعد ذلك قط، إذ كان بيت المال هو بيت الخليفـة أيضًا، فلم يحدث أن حدد مبلغ من المـال - بعد عهد الخلفاء الراشـدين - للخليفة الأموي أو العبـاسي أو من جاء بعد ذلك طوال التاريخ الإسلامي، فهو من حقه أن يغرف من بيت المال كما يشاء.

أمـا فيما يتعلق بلقب الحاكم، فبعـد أن بويع الصديق ناداه بعض الناس يا خليفة الله!»، لكن أبا بكر نهى عن ذلك، وقال «لسـت خليفة الله، لكني خليفة رسول الله.، لأن الاستخلاف حق في الغائب، أما الحاضر فلا»[1].

أما فيما يتعلق براتبه، فلما بويع الخليفة الأول أصبح وعلى ساعده أبراد وهو ذاهب إلى السـوق فالتقى به عمر وسـأله: أين تذهـب؟. قال أبو بكر: إلى السوق، فقال: وماذا تصنع في السوق، وقد وليت أمر المسلمين؟!. قال أبو بكـر: فمن أين أطعم عيالي؟، فقال: انطلق يفرض لك أبو عبيدة. ففرضوا له قوت رجل من المهاجرين وكسوة للشتاء وأخرى للصيف.. إلخ[2].

مـرة أخرى لابد أن نضع في أذهاننا أن نظام الحكم في هذا العهد المبكر كان يتخلـق ويتشـكل، بعد عهد للنبوة لا قياس عليه، ويسـير سـيرًا حثيثًا نحـو بنـاء الدولة وقيـام حكومة لم يعرفهـا العرب في الجاهليـة، «فلم يكن للعـرب نوع من الحكومـات المعروفة الآن، ولم يكن لهـم قضاء يحتكمون

(1) مروج الذهب - المجلد الثاني ص 309.

(2) تاريخ الخلفاء ص 78 - وقد روى البعض أنهم جعلوا له «ألفين» فقال: زيدوني فإن لي عيالا، وقد شغلتموني عن التجارة فزادوه خمسمائة، أو كانت ألفين وخمسمائة، ولا يعنينا أن نعرف بالدقة كم جعلوا لأبي بكر، لكن الذي يعنينا هو أن المسلمين في عهد أبي بكر وضعوا هذا المبدأ. أي تقدير راتب للخليفة هو وأهله حتى يتفرغ لخدمة الأمة وإدارة شئونها، لكن المبدأ لم يتطور بعد ذلك في عهد الأمويين والعباسيين!!

إليـه، أو شرطة تقر الأمن والنظام، أو جيش يدرأ عنهم الأخطار الخارجية.. إلـخ[1]. «فهذه كلهـا أمور جديدة أضف إليها: كيـف يتولى الحاكم؟ كيف يكون لقبه؟ كيف يحاسب على أعماله؟! كيف يتحدد راتبه؟! كيف تكون «البيعة»؟[2].

ولمـا أحس أبـو بكر أنه موشـك على لقاء ربـه جمع النـاس، وقال لهم: «إنـه قـد نزل بي ما ترون، ولا أظنني إلا ميتًا لمـا بي من مرض، وقد أطلق الله أيمانكـم من بيعتي، وحل عنكم عقدتي، ورد عليكـم أمركم، فأمروا عليكم من أحببتم..»[3].

ومعنى ذلك أن أبا بكر، عندما شعر بقرب وفاته دعا الناس إلى اختيار حاكم جديد، يرتضون حكمه ونزاهته دون أن يفرض عليهم أحدًا، وهو يرى أن بيعته انتهت وهم في حل منها. غير أن المسلمين بعد أن تشاوروا في الأمر لم يستطيعوا الإجماع على إسناد الحكم إلى واحد منهم، فرجعوا إليه ووكلـوه في أن يختـار لهم من يرى فيه صلاحًا وخـيرًا للأمة، فطلب إمهاله حتى ينظر في الأمر وراح يجري مشاوراته مع أولي الأمر، وكبار الصحابة من المهاجريـن والأنصار معًا، فجعل يدعوهم واحـدًا بعد الآخر، ليقف عـلى آرائهم في هذا الأمر الخطير، ثم خرج عثمان ليعلن على المسـلمين أن الرأي قد اسـتقر على ترشـيح عمر بن الخطاب، وسـألهم إذا كانوا يقبلون

(1) د. حسن إبراهيم حسن «تاريخ الإسلام» المجلد الأول ص 46.

(2) من الخطأ أن نقارب بين «البيعة» و «العقد الاجتماعي»، ذلك لأن البيعة حقيقة تاريخية. أما العقد الاجتماعي فهو افتراق عقلي لبناء الكيان السياسي.

(3) تاريخ الخلفاء ص 78 - ولا يفهم من العبارة أن الخليفة يظل حاكمًا حتى نهاية حياته، إذ الأمر متروك لرضا الناس وموافقتهم.

مبايعته، فأقبل أكثرهم على بيعته، ولم يحاول أحد فرض رأيه على من رفض البيعة.

والحق أن أبا بكر عندما رشح عمر بن الخطاب، وضع مبادئ أسياسية في الحكم «الديمقراطي» بعضها جديد تمامًا، عندما قال في كتابه: «إني استعملت عليكم عمر بن الخطاب، فإن بر وعدل فهذا علمي به، و إن جار وبدل فلا علم لي بالغيب، والخير أردت..».

ويلاحظ في اختيار عمر بن الخطاب أمران خطيران:

الأول: أن أبا بكر علق خلافة عمر على رضا الناس.

الثاني: أن أبا بكر لم ينتخب أحدًا من أبنائه أو أقاربه [1].

فضلًا عن أن أبا بكر لم يعلن أن عمر لا يخطئ، بل قال: «إن بر وعدل» فهذا ما أعرفه عنه، و إن جار وتغير سلوكه، فهو احتمال لا يعلمه إلا الله.

وعندما تولى عمر الخلافة حدد سياسته في هذه العبارة الجامعة.

«ألا من رأى منكم في اعوجاجًا، فليقومه. ما أنا إلا أحدكم، منزلتي منكم كمنزلة ولي اليتيم منه ومن ماله..».

وقد كان عمر شخصية فذة، فمثلاً لم يكن هناك قضاة في عهد أبي بكر، «ولكن عندما تولى أبو بكر الخلافة أسند القضاء إلى عمر بن الخطاب فظل سنتين لا يأتيه متخاصمان لما عرف به من الشدة والحزم» [2].

(1) د. حسن إبراهيم «تاريخ الإسلام» المجلد الأول ص 355.
(2) المرجع نفسه ص 395.

وفي بداية عهد عمر ظهرت مشكلة تسمية الحاكم مرة أخرى؛ فيم ينادونه؟

قال له المغيرة: يا خليفة الله.

قال له عمر: ذاك نبي الله داود.

فقال: يا خليفة رسول الله.

قال: ذاك صاحبكم المفقود.

قال: يا خليفة خليفة رسول الله.

قال: ذاك أمر يطول.

قال: يا عمر!

قال: لا تبخس مقامي شرفه، أنتم المؤمنون وأنا أميركم.

فقال المغيرة: يا أمير المؤمنين..

وبذلك كان عمر أول من تلقب بهذا اللقب.

كذلك جمع عمر الناس بعد توليه وقال: كنت تاجرًا، وقد شغلتموني بأمركم هذا، فما ترون أن يحل لي من المال؟ فقال علي: ما يصلحك و يصلح عيالك بالمعروف، ليس لك من هذا المال غيره، فقال «القول ما قال علي». والذي يعنينا هنا هو تحديد راتب للخليفة يكفيه هو وأهله حتى يتفرغ لخدمة الأمة و إدارة شئونها، وهو أمر حيوي حتى نفصل بين المال العام والخاص، و إن كان عمر نفسه كان مثالاً نادرًا للحاكم الزاهد الناسك الذي يقول: «لا يحل لي من مال الله إلا حلتان حلة للشتاء، وحلة للصيف، وقوت

أهـلي كرجل من قريش ليـس بأغناهم..» [1] ولك أن تقارن ذلك باسـتمتاع هشـام بن عبد الملك (105 - 125 هـ) بالكسـاء حتى إنه «لم يلبس ثوبًا قط وعاد إليه.. حتى إن ملابسـه لا يحملها إلا سـبعمائة بعير من أجلد ما يكون مـن الإبل وأعظم ما يحمـل عليها من الجمال.. وكان مع ذلـك يتقللها!، ولقد أحـصى أحد الفقهاء والمقربين من هشـام - في خزانتـه - بعد موته اثني عشر ألـف قميص. وقيل لم يكـن في ملوك بني مروان أعطر ولا ألبس من هشـام خرج حاجًا فحمل ثياب ظهره ستمائة جمل!» [2] وقارن:

«كان عمـر يضع إزارًا فيه اثنتـا عشرة رقعة، وكان في عام الرمادة لا يأكل إلا الخبز والزيت حتى اسود جلده. ويقول لنفسه: بئس الوالي أنا إن شبعت والناس جياع!».

إلى آخـر تلك القصص الكثيرة التي رواهـا ابن كثير في البداية والنهاية كما رواها غيره[3].

«كان عمـر إذا أراد أن ينهـي النـاس عـن شيء تقـدم إلى أهلـه فقـال: لا أعلمن أحـدًا وقع في شيء مما نهيت عنـه إلا أضعفت له العقوبة»[4].

وما يهمنا الآن أن هذه البداية الممتازة للحكم الإسلامي بذرت الكثير من البـذور الديمقراطية. منها أن بيعة الحاكـم مرهونة برضا الناس، وأن موافقة

(1) ابن كثير «البداية والنهاية» المجلد السابع ص 138.
(2) د. حسين عطوان، الوليد بن يزيد ص 168 - 169، دار الجيل بيروت 1981.
(3) ابن كثير. المرجع السابق ص 139.
(4) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 139.

الشعب هي الأساس في بقاء حكمه ودوامه، ومنها أهمية رقابة الناس للحاكم ومحاسبتهم وتوجيههم إن أخطأوا، فليس ثم تأليه للحاكم، وإنما هو بشر يخطئ ويصيب، ومنها تحديد راتب معين للحاكم، أي الفصل بين المال العام والخاص، ومنها حرية الفكر والتعبير عن الرأي، وحرية النقد والمعارضة لا بل والترحيب بها، حتى قال عمر لمن نقده: **«ويل لكم إن لم تقولوها، وويل لنا إن لم نسمعها»**!، فالحريات في ذلك العصر الأول كانت مكفولة للأفراد، حتى كان من واجبات كل مجتهد أن يبدي معارضته أو نقده لأخطاء غيره، حتى لو كان ذلك الغير هو الخليفة ذاته[1]. وقصة المرأة التي اعترضت عمر وهو ينهى عن المغالاة في المهور في إحدى خطبه في المسجد معروفة مشهورة حتى قال: **«أصابت امرأة وأخطأ عمر!»**[2].

ومن المبادئ الأساسية الأخرى التي وضعها عمر أنه كان يحصي أموال عماله قبل توليتهم، فإذا انتهت ولايتهم أحصى ثروتهم من جديد، وما زاد صادره ورده إلى بيت المال، إلا إذا اتضح له أن هذه الزيادة أتت إلى العامل بطرق مشروعة[3]، وهو ما نسميه الآن بإقرارات الذمة المالية والكسب غير المشروع... إلخ.

غير أن هذه المبادئ الأساسية - لسوء الطالع - توقفت عند هذا الحد. فهذه البذور الديمقراطية البالغة الأهمية لم تنم، ولم تزدهر، بل ماتت بموتهما

(1) د. عبد الحميد متولي «أزمة الفكر السياسي الإسلامي» ص 44 - 45 الهيئة المصرية العامة للكتاب عام 1985.
(2) المرجع السابق.
(3) د. حسن إبراهيم «تاريخ الإسلام» جـ 1 ص 378.

اثنتا عشرة سـنة، عهد أبي بكر وعمر، اقـترب فيها المثال من الواقع، وكاد أن يتحقق لولا أنه اعتمد على الشـخصية الفـذة للخليفة، ومن ثم لم يتحول إلى قوانـين ومؤسسـات وقواعد عامة تحكـم المدينة، فقتلـت المحاولة مع مقتل عمـر![1]. وهذا مـا كان يعنيه الجاحظ عندما امتدح عهـد «أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وست سنين من خلافة عثمان، كانوا على التوحيد الصحيح، والإخلاص المحض، مع الألفة واجتماع الكلمة على الكتاب والسـنة. وليس هناك عمل قبيح، ولا بدعة فاشـية، ولا نزع يد من طاعة ولا حسد ولا غل، ولا تأول، حتى كان الذي كان من قتل عثمان...»[2].

بويع عثمان سنة 23 هـ، فخطب في الناس خطبة طويلة، غير أن «هذه الخطبـة لا تبين لنا السياسـة التي عول عثـمان على انتهاجها في إدارة شـئون الدولة، وإنما هي عبارة عن نصائح تتعلق بالدين لا بالسياسة، كان عثمان لا يريد أن يُلزم نفسه بسياسة خاصة يطمئن إليها المسلمون، وغيرهم من أهالي الدولة الإسـلامية في عهـده...» [3] وكان هذا أول خروج عـن المثال!، وفي خلافته عيّن عثمان أقرباءه منهم عمه الحكم بن أبي العاص - وهو الذي طرده الرسـول من المدينة - ومنهم الوليد بن عقبة أخو عثمان لأمه الذي عيّنه واليًا على الكوفة، وكان يشرب حتى صلاة الفجر، فيصلي بالناس أربعًا!.

(1) وما يقال هنا عن اعتماد الحكم على شخصية الحاكم، نزاهته هو ضميره هو.. إلخ، لا على قوانين عامة مكتوبة، يقال على عهد عمر بن عبد العزيز الذي لم يدم سوى سنتين فحسب (99 - 101 هـ).

(2) رسائل الجاحظ ص 239 (رسالة في النابتة) دار مكتبة الهلال بيروت 1987، وانظر أيضًا رسائل الجاحظ. تحقيق عبد السلام هارون ص 139 - مكتبة الخانكي - القاهرة.

(3) د. حسن إبراهيم «تاريخ الإسلام جـ1 ص 210».

وقد روينا قصته من قبل، وهو ممن أخبر النبي أنه من أهل النار!، وعبد الله بن أبي سرح على مصر، ومعاوية على الشام، وعبد الله بن عامر على البصرة... إلخ[1]، فكان هو الخروج الثاني عن المثال!.

- لم يكن يتحمل النقد، فحين سخر أبو ذر الغفاري عندما تساءل عثمان: أترون بأسا أن نأخذ مالاً من بيت مال المسلمين فننفقه فيما يقوينا من أمورنا ونعطيكموه؟، قال له عثمان «ما أكثر أذاك لي!، غيب وجهك عني فقد أذيتنا»، فخرج أبو ذر إلى الشام، فكتب معاوية إلى عثمان أن أبا ذر تجتمع إليه الجموع، ولا أمن أن يفسدهم عليك. فكتب إليه عثمان ليحمله على بعير عليه قتب يابس ويرسله إلى المدينة، وقد تسلخت بواطن أفخاذه![2]. وكان عمرو بن العاص أول الناصحين لعثمان بالاعتزال. وعندما خطب عثمان يسترضي الناس صاح به عمرو من صفوف المسجد: اتق الله يا عثمان، فإنك قد ركبت أمورًا، وركبناها معك، فتب إلى الله نتب معك! وترك عثمان في المدينة ومضى إلى فلسطين وهو يقول: «والله إني ما كنت لألقي الراعي فأحرضه على عثمان!»[3] ؛ فكان ذلك ثالث خروج عن المثال!

- لم يحمل ولاته على التقشف، والبعد عن موطن التهمة والريبة كما فعل عمر وكان هو نفسه غنيًا ينعم بما ينعم به الأغنياء، يسكن في داره التي

(1) رفض الناس ما فعله عثمان من عزل كثير من الصحابة وتولية جماعة من أقربائه من بني أمية، وأغلظوا له في القول وطلبوا منه أن يعزل عماله ويستبدل غيرهم من السابقين ومن الصحابة حتى شق عليه ذلك جدًّا. «البداية والنهاية لابن كثير» جـ 7 ص 173.

(2) مروج الذهب - المجلد الثاني ص 344.

(3) المرجع نفسه ص 349.

بناهـا في المدينة بالحجر والكلس.. وجعل أبوابها من السـاج، واقتنى أموالاً وجنانًـا وعيونًا بالمدينة.. ويوم قتل كان عنده من المال خمسـون ومائة ألف دينـار، وألف ألف درهم، وقيمة ضياعه بـوادي القرى وحنين وغيرهما مائة ألـف دينار، وخلف خيلاً كثـيرًا وإبلاً..»[1]، فكان ذلـك رابع خروج عن المثال.

- لم يكن يقبل الشكوى من عماله، وكثيرًا ما تدخل علي بن أبي طالب، يطلب منه التحقيق فيما يشـكو منه الناس، ومن ذلك أنهم ضربوا واليه على الكوفة وهو سكران وانتزعوا خاتمه وأتوا عثمان للشكوى، لكنه زجرهم.. إلخ [2] واشـتكى المصريون مما صنع ابن أبي سرح بهم «فخرج من أهل مصر سبعمائة رجل، فنزلوا بالمسجد وشكوا إلى الصحابة في مواقيت الصلاة، فقام طلحة بن عبد الله فكلم عثمان بكلام شـديد!، فأرسـلت عائشـة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إليه فقالت: تقدم إليك أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - وسألوك عزل الرجـل فأبيت إلـخ»[3]. فكان ذلك خامس خروج عـن المثال. وعندها «لم يبق أحد في المدينة إلا حنق على عثمان» على ما يقول السيوطي[4]. ثار الناس عليه وتجمهروا حـول قصره «وكانت مدة حصار عثمان في داره أربعين يومًا أو أكثر قليلاً..»[5]، طلبوا منه أحد أمور ثلاثة: إما أن يعزل نفسـه أو يسلم

(1) عباس محمود العقاد «عبقرية علي» ص 57 - مكتبة نهضة مصر بالفجالة.
(2) المرجع نفسه ص 341 - 342.
(3) المرجع نفسه ص 345 - 346.
(4) تاريخ الخلفاء. ص 157 - وانظر الحوار الذي دار بينه وبين علي بن أبي طالب لتعيينه أقاربه «البداية والنهاية» جـ 7 ص 175 - 176.
(5) تاريخ الخلفاء ص 158.

إليهم مروان بن الحكم أو يقتلوه[1]. لكنه رفض العروض الثلاثة أن يسلم قريبه أو أن يستقيل، وقال عبارته الشهيرة «ما كنت لأخلع سربالا سربلنيه الله»[2] وكان ذلك أول إعلان بأن عباءة الخلافة يرتديها الحاكم بتفويض من الله، فلا يخلعها بناءً على طلب الناس!» وكتب إلى معاوية بالشام، و إلى ابن عامر بالبصرة و إلى أهل الكوفة يستنجدهم في بعض جيش يطرد هؤلاء من المدينة..»[3] وكان ذلك سادس خروج عن المثال!.

وهكذا نتبين أن حال الدولة الإسلامية قد تغير في عهد عثمان، وأن هذا التغير أثار روح المعارضة لسياسة الحكومة والاستياء من تصرفاتها، وبعث على التمرد عليها في المدينة، وفي جميع الأمصار»[4].

وكانت الثورة، وتسور الناس الدار وأحرقوا الباب ودخلوا عليه وكان منهم محمد بن أبي بكر الذي أمسك بلحيته وهو يقول: «على أي دين أنت يا نعثل؟»[*] قال: على دين الإسلام ولست بنعثل، ولكني أمير المؤمنين فقال: غيرت كتاب الله، و إنا لا نقبل أن نقول يوم القيامة: ﴿رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: 67][5]، «وفي حديث عائشة اقتلوا

(1) البداية والنهاية جـ7 ص 198.
(2) المرجع نفسه ص 206.
(3) المرجع نفسه ص 192.
(4) د. حسن إبراهيم - تاريخ الإسلام - المجلد الأول ص 293.
(*) نعثل: الشيخ الأحمق - ونعثل رجل من أهل مصر كان طويل اللحية، قيل إنه كان يشبه عثمان. وشاتمو عثمان كانوا يسمونه نعثلا - لسان العرب - لابن منظور، المجلد الحادي عشر - دار صادر بيروت.
(5) البداية والنهاية جـ 7 ص 193.

نعثـلا، قتل للـه نعثلا! تعني عثـمان، وكان هذا منها لمـا غاضبته وذهبت إلى مكة»[1].

وهكذا كان الحكم يتحول شـيئًا فشـيئًا من الخلافة إلى الملك. ومن هنا فقد كان «العقاد» على حق تمامًا عندما قال:

«كان الموقف بين الخلافة والملك ملتبسًـا متشابكًا في عهد عثمان، كان نصفـه ملكًا ونصفه خلافـة. أو كان نصفه إمـارة دنيوية.. وهكذا تقابل الضدان اللذان لا يتفقان، وبلغ الخلاف مداه.»[2].

ومـن هذا فإن الأسـتاذ العقاد يذهب إلى تصور الخـلاف التالي بين علي ومعاويـة على أنه صراع بين الخلافـة والنظام الملكي أو بـين الخلافة الدينية والدولة الدنيوية يقول:

«لم تكن المسـألة خلافًا بين علي ومعاوية على شيء واحد ينحسم فيـه النـزاع بانتصـار هـذا أو ذاك.. ولكنهـا كانـت خلافًا بين نظامـين متقابلين متنافسـين: أحدهما يتمرد ولا يسـتقر، والآخر يقبل الحكومة كما اسـتجدت ويميل فيها إلى البقاء والاسـتقرار.. أو هـي كما كانت صراعًا بين الخلافـة الدينية كما تمثلت في علي بـن أبي طالـب والدولـة الدنيوية، كـما تمثلـت في معاوية بن أبي سفيان»[3].

(1) لسان العرب لابن منظور - المجلد الحادي عشر.
(2) عباس محمود العقاد «عبقرية علي» ص 56 - مكتبة نهضة مصر بالفجالة.
(3) عباس محمود العقاد «عبقرية علي» ص 55.

ولقد حسمت الدولة الأموية الموقف تمامًا، فقضت نهائيًّا على البذور الديمقراطية ومنعتها من النماء، وأخذت النزعة الاستبدادية في الإقبال بل والإيغال!، وتشبه خلفاء بني أمية بالملوك وأبهتهم، فكان قصر الخليفة في دمشق غاية في الأبهة، وقد ازدانت جدرانه بالفسيفساء، وأعمدته بالرخام والذهب، وسقوفه بالذهب المرصع بالجواهر، ولطفت جوه النافورات، والمياه الخارجية والحدائق الغناء، بأشجارها الظليلة الوارفة، وكان الخليفة يجلس في البهو الكبير، وعلى يمينه أمراء البيت المالك، وعلى يساره كبار رجال الدولة ورجال البلاد، ويقف أمامه من يريد التشرف بمقابلته من رسل الملوك وأعيان البلاد، ورؤساء النقابات والشعراء والفقهاء وغيرهم![1]. وهكذا حدث الانفصال التام بين الواقع والمثال.

ثالثًا: من الخلافة إلى الملكية المستبدة

أما أن الأمويين استولوا على الملك عنوة، فهذا ما يقوله معاوية صراحة ودون مواربة، فهو عندما قدم إلى المدينة عام الجماعة تلقاه رجال قريش فقالوا:

«الحمد لله الذي أعز نصرك، وأعلى كعبك»، لكنه لم يرد عليهم، حتى صعد المنبر فقال: «أما بعد فإني والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم، ولا مسرة بولايتي، ولكني جالدتكم بسيفي هذا مجالدة..»[2].

(1) د. حسن إبراهيم حسن «تاريخ الإسلام» المجلد الأول ص 438 - 439 مكتبة النهضة المصرية - القاهرة 1991.

(2) العقد الفريد لابن عبد ربه - المجلد الرابع - ص 170، طبعة دار الكتب العلمية بيروت ط 3 عام 1987.

فهو منذ البداية ينفي أنه تولى الحكم برضا الناس، بل ويستخف بهذا الرضا، ثم استمر في خطبته معلنًا انفصال الواقع عن المثال تمامًا عندما يقول إنه حاول السير على طريق أبي بكر وعمر لكن نفسه أبت:

«ولقد رُضت لكم نفسي على عمل أبي قحافة، وأردتها على عمل عمر فنفرت من ذلك نفارًا شديداً»[1].

ولماذا يسير على نهج غيره وقد ملك ناصية الدنيا والدين؟: «أيها الناس اعقلوا قولي، فلن تجدوا أعلم بأمور الدنيا والآخرة مني!» [2]. وكثرت الأحاديث النبوية التي تدعم ملكه [3]، على نحو ما سيقوم الشعراء فيما بعد بتدعيم ملك خلفائه وإضفاء صفة القداسة عليهم!.

لقد وضع الأمويون منذ بداية حكمهم ثلاث نظريات تبرر استيلاءهم على السلطة:

الأولى: أن الخلافة حق من حقوقهم، وأنهم ورثوها عن عثمان بن عفان لأنه نالها بالشورى، ثم قتل ظلمًا، فخرجت الخلافة منهم، وانتقلت إلى غيرهم فقاتلوا حتى استردوها، ولقد عبر الشعراء عن هذه الفكرة فقال الفرزدق لعبد الملك بن مروان:

---

(1) المرجع نفسه ص 171.

(2) البداية والنهاية جـ8 ص 134، وانظر أيضًا د. محمد ماهر حمادة «الوثائق السياسية والإدارية للعصر الأموي» ص 127 - مؤسسة الرسالة - دار النفائس بيروت.

(3) مثل «اللهم علم معاوية الكتاب والحساب وقه العذاب» و «اللهم اجعل معاوية هاديًا مهديًا واهد به»، و «لا تذهب الأيام والليالي حتى يملك معاوية» و «إن ملكت فأحسن».. إلخ. وانظر لابن كثير «البداية والنهاية» جـ 8 ص 124، وص 125 - 126 وص 134.. إلخ.

تراث عثمان كانوا الأولياء له سربال ملك عليهم غير مسلوب

ويقول للوليد:

كانت لعثمان لم يظلم خلافتها فانتهك الناس منها أعظم الحرم

وغير ذلك كثير مما قاله الأخطل لبشر بن مروان، وما قاله الفرزدق أيضًا لهشام بن عبد الملك.. إلخ[1].

الثانية: أنهم أشاعوا في أهل الشام، بصفة خاصة، أنهم استحقوا الخلافة لقرابتهم لرسول الله ﷺ. «فقد كان الشيوخ من أهل الشام يقسمون لأبي العباس السفاح أنهم ما علموا لرسول الله قرابة، ولا أهل بيت يرثونه غير بني أمية، حتى وليتم الخلافة..» على ما يروي المسعودي[2].

الثالثة: ثم استقروا على النظرية التي حكموا أساسها، ودعموا بها ملكهم الاستبدادي، وهي أن الله اختارهم للخلافة وأتاهم الملك، وأنهم يحكمون بإرادته، ويتصرفون بمشيئته. وأحاطوا خلافتهم بهالة من القداسة، وأسبغوا على أنفسهم كثيرًا من الألقاب الدينية، فقد كان معاوية في نظر أنصاره «خليفة الله على الأرض»، و«الأمين والمأمون»، و«إمام الإسلام»[3].

---

(1) راجع نماذج كثيرة من هذا الشعر في كتاب الدكتور حسين عطوان «الأمويون والخلافة» ص 13 - 15 دار الجيل عام 1986.

(2) مروج الذهب - المجلد الثالث ص 43، وقد عبر الشاعر عن ذلك بقوله:

أيها الناس اسمعوا أخبركم عجبًا زاد على كل عجب
عجبًا من عبد شمس أنهم فتحوا للناس أبواب الكذب
ورثوا أحمد فيما زعموا دون عباس بن عبد المطلب

(3) د. حسين عطوان «الأمويون والخلافة» ص 19 - 221 - دار الجيل عام 1986.

ولكي يؤكدوا هذه النظرية الأخيرة أشاعوا مذهب الجبر، فالسلطة يتم تحديدها من الله، وليس للناس فيها رأي ولا مشورة، والخليفة هو «خليفة الله» (ابتداءً من عبد الملك بن مروان)، وأن على الناس الاستسلام والطاعة[1].

وكان زياد بن أبي سفيان الذي عينه معاوية واليًا على البصرة أول من بشر بهذا المذهب[2]، يقول في خطبته المسماة «البتراء» التي أعلن فيها أن الله اختارهم للخلافة وأنهم يحكمون بقضائه ويعملون بإذنه:

«أيها الناس إنا أصبحنا لكم ساسة، وعنكم ذادة، نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا، ونذود عنكم بفيء الله الذي خول لنا، فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحببنا ولكم علينا العدل فيما ولينا..»[3].

ولقد تبارى الشعراء في دعم هذه النظرية الثالثة وشرحها، وأعني بها «نظرية التفويض الإلهي» لبني أمية لكي يمارسوا الحكم، فهم أجدر الناس به وأقدرهم عليه. من ذلك قول الأخطل لعبد الملك بن مروان:[4]

وقد جعل الله الخلافة فيكم بأبيض، لا عاري الخوان ولا جدب

---

(1) د. عبد العزيز الدوي «الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي» في كتاب «الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي» ص 195 - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1986.

(2) «ومن هنا فقد أيدت الدولة الأموية مذهب الجبرية عند الجهم بن صفوان» وحاربت مذهب الحرية عند معبد الجهني وغيلان الدمشقي» د. حسين حنفي «الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر» في الكتاب السابق ص 183.

(3) العقد الفريد لأبي عبد ربه - المجلد الرابع - ص 119 - 201.

(*) الصدادة تعني: المعارضون، والخوان ما يوضع عليه الطعام.

ولكـن رآه اللـه موضـع حقهـا على رغم أعداء وصدادة كذب(*)

وقوله لبشر بن مروان:

أعطاكـم اللـه مـا أنتـم أحق به إذ الملـوك عـلى أمثالـه اقترعـوا

وقول جرير لعبد الملك مؤكداً أن الله حباه الخلافة لأنه أحق وأجدر:

اللـه طوقـك الخلافـة والهـدى والله ليـس لمـا قـضى تبديـل
ولي الخلافـة والكرامـة أهلهـا فالملـك أفيـح والعطـاء جزيـل

وقوله له أيضًا:

أنـت الأمـين أمين اللـه لا سرف فيـما وليـت ولا هيابـة ورع(*)
أنـت المبـارك يهدي الله شـيعته إذا تفرقـت الأهـواء والشـيع
يـا آل مـروان إن اللـه فضلكـم فضلاً عظيماً على من دينه البدع

وقوله أيضًا:

واللـه قـدر أن تكـون خليفـة خير البريـة وارتضـاك المرتضى
أعطاك ربك مـن جزيل عطائه ملكًا كعوب قناته لم ترفض(**)

وقـول الفرزدق لـه جازمًا إن الله جعـل له الخلافة ونـصره على أعدائه نصرًا عزيزًا[1]:

(*) الورع: الجبان.
(**) أي ملكًا لا تنكسر عصاته.
(1) ويروي المسعودي في «مروج الذهب» جـ3 ص 76، أن عبد الله بن مازن دخل على يزيد بعد وفاة معاوية وهو ينشد: =

فـالأرض للـه ولاهـا خليفتـه وصاحب الله فيهـا غير مغلوب
فأصبح اللـه ولي الأمـر خيرهم بعد اختلاف وصدع غير مشعوب

ومنهـا أيضًـا قول جرير للوليد بـن عبد الملك مصرحًـا أن الله اصطفاه للخلافة ورفع قومه على غيرهم بكثرة محامدهم ومحاسنهم:

يكفـي الخليفـة أن اللـه سربله سربـال ملك به تزجـى الخواتيم
يـا آل مـروان إن اللـه فضلكـم فضـلاً قديمًا وفي المسـعاة تقديم

وقوله له مجاهرًا بأن الله أتاه الخلافة:

ذو العرش قدر أن تكون خليفة ملكت فاعل على المنابر وأسـلم

وقول الفرزدق له معلنًا أن الله جعل له الخلافة ودفعت إليه دفعًا:

حبـاك بها اللـه الذي هو سـاقها إليـه فقـد أبـلاك أفضل مـا يبلى

وهناك عشرات من الشعراء الآخرين منهم الأحوص، وعدى بن الرقاع، وكثير بن عبد الرحمن الذي أعلن صراحة أن الأمر في مسـألة الخلافة وتعيين الحاكم، يقدره الله وصفاته ليس للأمة فيه رأى ولا للناس مشورة[1]:

الله أعطاك التي لا فوقها وقد أراد الملحدون عوقها
عنك فيأبى الله إلا سوقها إليك حتى قلدوك طوقها

فيقول له يزيد: ادن مني يا ابن مازن! حتى جلس قريباً منه! وعلينا أن نلاحظ وصف المعارضين بالإلحاد والزندقة وهي التهمة التي ستتكرر كثيرًا لقتل أي معترض أو مفكر يمكن أن يكون له رأي مخالف! ولنلاحظ أيضًا ترحيب الخليفة، وكان لا يزال في مرحلة الحزن على والده، بإضفاء القداسة على شخصه الكريم!! وانظر أيضًا البداية والنهاية جـ9 ص 75.

(1) ومن هنا فإن كل من يقول إن «السيادة للأمة» وإنها مصدر السلطات، ولا بقاء=

وما الناس أعطوك الخلافة والتقى ولا أنت فاشكره يثبك مثيب

ولقد أطلنا في عرض بعض هذه النماذج[1]، لنؤكد أمرين:

الأول: أنه مع الدولة الأموية سوف تبدأ نغمة التفويض الإلهي في الظهور، وهي التي سوف تتأكد بوضوح تام عند العباسيين، حتى يقول المنصور بصراحة ووضوح: «أنا سلطان الله في أرضه..»!، ويرفع الشعراء أيضًا من نغمة التقديس إلى التأليه، فلا يجد ابن هانئ الأندلسي (938 - 973م) بعد ذلك أي حرج في أن يقول للخليفة الفاطمي المعز لدين الله(*):

ما شئت لا ما شاءت الأقدار فاحكم فأنت الواحد القهار
وكأنما أنت النبي محمد وكأنما أنصارك الأنصار

وأن يقول أيضًا:

ندعوه منتقما عزيزًا قادرًا غفار موبقة الذنوب صفوحًا
أقسمت لولا دعيت خليفة لدعيت من بعد المسيح مسيحًا

الثاني: أن استعداد الشرقيين لتأليه الحاكم ليس وليد اليوم، وإنما هو أمر موغل في القدم منذ أن كان فرعون هو الإله, أو هو ابن الإله الذي لا راد لقضائه فهو يعرف كل شيء بما في ذلك مصلحة الشعب بنفسه ثم

= للحاكم إلا برضاها، وليس للخليفة عند المسلمين أي صفة تقديس... إلخ د. محمد يوسف موسى ص 123 - 132 - 133، إنما يخلط في حديثه بين الواقع والمثال!

(1) وهي بصفة عامة مأخوذة من كتاب الدكتور حسين عطوان السالف الذكر، وقد عرض لنماذج أخرى كثيرة من الشعر الأموي - قارن ص 30 - 47.

(*) ومع ذلك قتل غيلة وهو في طريقه إلى مصر.

مرورًا بالعصر الوسيط حيث الخليفة الذي عينه الله بحكمته ليسوس الناس ويروضهم لما فيه صلاحهم في الدنيا والآخرة إلى أن اخترعنا فكرة الزعيم الأوحد والمنقذ الأعظم والرئيس المخلص، ومبعوث العناية الإلهية والمعلم والملهم الذي يأمر فيطاع لأنه يعبر عن مصالح الناس ويعرفها خيرًا منهم! والذي استعار صفة من صفات. الله «لا يسأل عما يفعل وهم يسألون»! وهو العليم بكل شيء، الذي يسمع كل شيء بأجهزته البارعة في التنصت، ويرى كل شيء من خلال عيونه المبثوثة في كل مكان!.. وهكذا نشأت بيننا زعامة تجب المؤسسات وتعلو على الرقابة وتتجاوز المحاسبة والمراجعة. فلم الدهشة والعجب؟

وطد معاوية ملكه، وقضى على معارضيه، ولم يتورع عن أن يستخدم في سبيل هذه الغاية أحط السبل من قتل وغدر ورشوة وخيانة..! فقد «اتهم سيدنا معاوية بقتل سيدنا الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالسم الذي دس له عن طريق زوجته جعدة بنت الأشعث. وقد كان معاوية دس إليها: «أنك إن احتلت في قتل الحسن، وجهت إليك بمائة ألف درهم، وزوجتك من يزيد!، فكان ذلك الذي بعثها على سمه. فلما مات، وفى لها معاوية بالمال، وأرسل لها: إنا نحب حياة يزيد، ولولا ذلك لوفينا بتزويجه..».

وليست هذه هي الحادثة الوحيدة «فقد اتهم سيدنا معاوية بقتل الأشتر بدس السم في طعامه.. واتهم سيدنا معاوية بقتل حجر بن عدي الكندري.. واتهم سيدنا معاوية بقتل عبد الرحمن بن خالد.. إلخ»[1].

(1) محمود شاكر «التاريخ الإسلامي» جـ4 ص 22، المكتبة الإسلامية - بيروت عام 1991.

«وسيدنا معاوية هو أول من جعل الخلافة ملكية وراثية في أسرته دون أن يكترث برأي الآخرين!، فأصبح الحاكم مستبدًا يستمد سلطته من التفويض الإلهي لا من الناس، ويرسي قواعدها بقوة السيف وحده!، وهو نفسه قد صرح بوضوح بأنه لم يتول الخلافة بمحبة الناس ورضاهم، «بل جالدتكم بسيفي هذا مجالدة!». وكان عماله مثله، فعندما أرسل إليهم يطلب رأيهم في أمر أخذ البيعة ليزيد «وليًا للعهد»، قام يزيد بن المقنع، فلخص الموقف الأموي من الخلافة في عبارة موجزة بليغة عندما جمع فأوعى!.

قال:

«أمير المؤمنين هذا» وأشار إلى معاوية..

«فإن هلك، فهذا» وأشار إلى يزيد.

«فمن أبى، فهذا» وأشار إلى سيفه!.

فقال له معاوية: «اجلس، فإنك سيد الخطباء»!! [1].

ثم راح يأخذ البيعة ليزيد على مضض من الناس، وعندما قال قائل منهم - «إني أبايع وأنا كاره للبيعة!» قال له معاوية: «بايع يا رجل، فإن الله يقول ﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا﴾» [النساء: 119]. ثم كتب إلى مروان بن الحكم عامله على المدينة «أن أدع أهل المدينة إلى بيعة يزيد، فإن أهل الشام قد بايعوا»[2]، وأصبحت البيعة مجرد إجراء

(1) العقد الفريد لابن عبد ربه - المجلد الخامس ص 119 - دار الكتب العلمية بيروت عام 1987.

(2) المرجع نفسه.

شـكلي أقرب ما يكون إلى «الاستفتاءات» العصرية التي يجربها الرؤساء في بلادنـا وتكـون نتيجتها 99.9 %، ولا أدل على ذلك من وقعة الحرة «الشـهيرة - تلك النقطة السـوداء في تاريخ يزيد، وما أكثر النقاط السوداء في تاريخه - التـي قتل فيها خلق من الصحابة، ونهبـت المدينة، وافتض فيها ألف عذراء، و إنا للـه و إنا إليه راجعـون!»[1] وكان قائد يزيد «مسـلم بن عقبة المري» يأخذ البيعة من أهل المدينة على أنهم «عبيد ليزيد. وسماها نتنة». ومن قال: «أبايعه على سـنة الله ورسوله ضرب عنقه بالسـيف»[2]. وبعد أن استباحت جيـوش يزيـد المدينة ثلاثة أيام، وقتـل فيها خلق كثير مـن الناس» من بني هاشـم، وسـائر قريش، والأنصار، وغيرهم من الناس»[3]، اتجهت جيوشـه إلى مكـة فرمت الكعبة بالمنجانيق من الجبال حتى انهدمت[4]. وذلك لإجبار النـاس على السـمع والطاعة، وعلى أن يكونوا عبيـدًا لفرعون الصغير!!، مع الاعتذار للفراعنة الذين لم يكونوا قط على هذا القدر من العته!، ولم يكن واحد منهم كيزيد الذي لخصه المسعودي في هذه العبارة الجامعة:

«ليزيد أخبـار عجيبة ومثالب كثيرة من شرب الخمر، وقتل ابن بنت الرسول، ولعن الوصي، وهدم البيت و إحراقه، وسفك الدماء، والفسق والفجور، وغير ذلك مما قد ورد فيه الوعيد باليأس من غفرانه!»[5].

(1) تاريخ الخلفاء ص 209، ولا يملك المرء إلا أن يقارن بين ما فعله يزيد في مدينة الرسول التي قال عنها «ومن أخاف المدينة أخافه الله ولعنته الملائكة» وبين ما فعله صدام في دولة الكويت.. ليسأل نفسه من جديد: أليس تاريخنا موصولًا غير مقطوع؟!

(2) مروج الذهب جـ 3 ص 79.

(3) المرجع نفسه.

(4) مروج الذهب الجزء الثالث ص 80.

(5) المرجع نفسه ص 81.

ولا أظنك بحاجة إلى أن تسأل بعد ذلك عن موقف معاوية وابنه من المعارضين، فيكفي أن تعرف وقعة الحرة الشهيرة السالفة الذكر!، والحق أن المعارضة التي كان يطلبها عمر ويحث الناس عليها، لم يعد لها أثر قط، بعد أن انفصل الواقع عن المثال تمامًا، وإن المثال لم يتحول إلى قوانين ومؤسسات هي التي تحكم، وإنما اعتمد على شخصية الحاكم فحسب بحيث يموت بموته ولهذا فإننا نجد معاوية - كما سيفعل كثيرون بعده - يوصي ابنه بزيدي محذرًا من ثلاثة رفضوا بيعته: «لست أخاف عليك غير عبد الله بن عمر، وابن الزبير، والحسين بن علي. أما عبد الله بن عمر فرجل قد غلبه الورع. وأما الحسين فأرجو أن يكفيه الله بمن قتل أباه وخذل أخاه. أما ابن الزبير فإنه خب ضب(*)، فإن ظفرت به فقطعه إربًا إربًا..»(4).

ونحن لا نحاول أن نؤرخ لبني أمية - أو لغيرهم من الحاكم والولاة، في التاريخ الإسلامي - لكننا نعرض نماذج لنظام من الحكم تغيب فيه الرقابة والمحاسبة، وتنتقي فيه حرية الرأي والمعارضة، ويكون فيه الحاكم ممسكًا بالسيف في يمينه والمال في يساره، يغدقه على الأتباع والمحاسيب والأنصار والمنافقين فلا نجد أمامنا سوى استبداد مطلق، وطغيان أحمق، وظلم لا يقبله أحد!

تكاد عبارة اللورد أكتون Acton الشهيرة «السلطة المطلقة مفسدة مطلقة» لا تنطبق على حاكم في التاريخ قدر انطباقها على «عبد الملك بن مروان» (الذي حكم من 73 - 86هـ) المؤسس الثاني للدولة الأموية، فقد عرف عنه قبل أن يتولى الحكم الزهد والورع، يقول عنه السيوطي: «كان

(*) أي: مراوغ مخادع.

(4) العقد الفريد - المجلد الرابع ص 175، دار الكتب العلمية - بيروت 1987.

عابدًا زاهدًا ناسكًا في المدينة قبل الخلافة[1]. «وقال نافع: لقد رأيت المدينة ما بها شاب أشد تشميرا[*]، ولا أفقه ولا أنسك، ولا أقرأ لكتاب الله من عبد الملك بن مروان»[2].

ومن هنا فقد عرف عبد الملك بن مروان بحمامة المسجد لمداومته على تلاوة القرآن[3].

وعندما التقى عبد الملك بن مروان في مسجد الرسول بأحد جنود الجيش الذي أرسله يزيد بن معاوية لمقاتلة عبد الله بن الزبير راح يؤنبه تأنيبًا شديدًا: «أتدري إلى من تسير؟، إلى أول مولود في الإسلام[4]، و إلى ابن حواري رسول الله، و إلى ابن ذات النطاقين، و إلى من حنكه رسول الله.. ثكلتك أمك!، أما والله لو أن أهل الأرض أطبقوا على قتله لأكبهم الله جميعًا في النار!»[5] منتهى التقوى والورع! فلننظر إليه عندما أصبح صاحب سلطة مطلقة:

- عندما علم أنه بويع بالخلافة «أفضى الأمر إليه، والمصحف في حجره فأطبقه وقال: هذا آخر عهدنا بك!».. وهكذا بدأ خلافته!.

---

(1) تاريخ الخلفاء ص 216.

(*) أشد تشميرا: أكثر جدية.

(2) المرجع نفسه.

(3) د. عبد المنعم ماجد «التاريخ السياسي للدولة العربية ص 104 - مكتبة الأنجلو المصرية عام 1982,

(4) عبد الله بن الزبير، أمه أسماء بنت أبي بكر، وهو أول مولود ولد للمسلمين بعد الهجرة، وقد فرحوا لولادته فرحًا شديداً، لأن اليهود كانوا يقولون: سحرناهم فلا يولد لهم ولد! فحنكه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بتمرة لاكها في فمه بعد ولادته. وسماه عبد الله، وكناه أبا بكر باسم جده الصديق - انظر تاريخ الخلفاء ص 211.

(5) تاريخ الخلفاء 212.

❐ ثم عرض عبد الملك سياسته بوضوح شديد في خطبة شهيرة عام 75 فقال:

«أما بعد، فلست بالخليفة المستضعف (يعني عثمان) ولا الخليفة المداهن (يعني معاوية) ولا الخليفة المأفون (يعني يزيد)، ألا إني لا أدري أدواء هذه الأمة إلا بالسيف حتى تستقيم لي قناتكم.. ألا إن الجامعة(*)، التي جعلتها في عتق عمرو بن سعيد عندي، والله لا يفعل أحد فعله إلا جعلتها في عنقه. والله لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه. ثم نزل»[1].

❐ وقف عبد الملك بن مروان على منبر الرسول في المدينة ليعلن أنه لا يكترث برضا الناس ولا يأبه بحبهم له:

«يا معشر قريش، إنكم لا تحبوننا أبدًا، وأنتم تذكرون يوم الحرة، ونحن لا نحبكم أبدًا ونحن نذكر مقتل عثمان»[2].

أي أن الكراهية متبادلة، لكن ذلك لا أهمية له ما دامت

«الجامعة عندي والسيف في يدي»! مما يذكرك بعبارة كروميل: «تسعة مواطنين من أصل عشرة يكرهونني..؟! وما أهمية ذلك إن كان العاشر وحده مسلحًا؟!»[3].

(*) الجامعة: القيد يجمع اليدين إلى العنق.

(1) العقد الفريد، المجلد الرابع ص 178 - وتاريخ الخلفاء ص 218 - 219.

(2) تاريخ الخلفاء ص 215.

(3) موريس دوفرجيه «الديكتاتورية» ص 33، ترجمة د. هشام متولي.

- لكن ماذا فعل مع عبد الله بن الزبير بعد الكلمات الرقيقة الجميلة التي قالها عنه قبل أن يتولى السلطة؟!. وضع ترتيبات محكمة: فقد جهز له جيشًا من أربعين ألف مقاتل على رأسه الحجاج بن يوسف فحاصره بمكة شهرًا، ورماه بالمنجانيق، وخذل ابن الزبير أصحابه وتسللوا إلى الحجاج، فظفر به وقتله وصلبه عام 83هـ، وهو التاريخ الذي تدعمت فيه خلافة عبد الملك بن مروان «وصحت!» على ما يروي السيوطي[1].

- وبعد عامين فقط من حكمه عين الحجاج أميرًا على العراق، فكان ساعده الأيمن!. وليس ثمة ما يدعو إلى الوقوف طويلاً للتعريف بالحجاج، أو للحديث عن جبروته وشراسته وقسوته (والأمويون مدينون له في تثبيب ملكهم)، لكن يكفي أن نقول إن المبدأ الأساسي الذي كان يسير عليه، والذي أخذ به نفسه، وأخذ الآخرون به أيضًا، هو مبدأ الطاعة المطلقة لولي الأمر!، فالأمر الذي يصدره الحاكم لا يناقش ولا يجادل. بل ينفذ فورًا مهما يكن تافهًا أو بغير معنى! وإلا أصبح دمه حلالاً للحاكم. والحجاج نفسه يضرب مثلاً للأمر التافه الواجب النفاذ وإلا أهدر دم المواطن:

> «والله لا آمر أحدًا أن يخرج من باب من أبواب المسجد، فيخرج من الباب الذي يليه إلا ضربت عنقه!!»[2].

ما أرخص عنق المواطن، وما أشد جبروت الحاكم، اليوم وأمس وغداً!.

---

(1) المرجع نفسه.

(2) د. محمد ماهر حمادي «الوثائق السياسية والإدارية للعصر الأموي» ص 55.

إلغاء كامل لآدمية الإنسان، فلا نقاش ولا سؤال ولا استفسار، بل طاعة عمياء خرساء أسوأ من طاعة العبيد!، لأنها طاعة الدواب!، أي امتهان لكرامة المواطن!، وما الذي يفعله حكام اليوم سوى ما فعله حكام الأمس؟

واتساقًا مع هذا الوقف فإننا نرى عبد الملك بن مروان - وهو على فراش الموت - يوصي ابنه الوليد بالحجاج خيرًا.

«.. وانظر الحجاج فأكرمه، فإنه هو الذي وطأ لكم المنابر، وهو سيفك يا وليد ويدك على من ناوأك. فلا تسمعن فيه قول أحد، أنت إليه أحوج منه إليك، وادع الناس إذا مت إلى البيعة، فمن قال برأسه هكذا، فقل بسيفك هكذا»[1].

ولعل هذا هو ما عناه المسعودي عندما قال: «كان لعبد الملك إقدام على الدماء، وكان عماله على مثل مذهبه كالحجاج بالعراق، والمهلب بخراسان وهشام بن إسماعيل بالمدينة وغيرهم. وكان الحجاج من أظلمهم وأسفكهم للدماء..»[2].

ويروي المسعودي أن الوليد بكى وهو يستمع إلى وصية أبيه الأخيرة، فنهره لما رأى فيه من ضعف: «يا هذا، أحنين حمامة؟ إذا مِتْ فشمر واتزر، والبس جلد النمر، وضع سيفك على عاتقك، فمن أبدى ذات نفسه لك فاضرب عنقه، فمن سكت مات بدائه»[3].

(1) مروج الذهب للمسعودي - المجلد الثالث ص 170، وانظر السيوطي في تاريخ الخلفاء ص 220.

(2) المرجع السابق جـ3 ص 99.

(3) المرجع السابق ص 170، في البداية والنهاية: «ما هذا؟ أتحن حنين الجارية والأمة؟!» جـ9 ص 71.

وقد عمل الوليد بالنصيحة، «فكان جبارًا عنيدًا ظلومًا غشومًا!»، على ما يقول المسعودي[1]، وأضفى على نفسه هالة من القداسة حتى حرم على الناس مناقشته ومخالفته، ومنعهم من مناداته باسمه!، وخوفهم وقتلهم على ذلك![2]، وقام بذلك خطيبًا على المنبر فقال:

«إنكم كنتم تكلمون من كان قبلي من الخلفاء بكلام الأكفاء[3] وتقولون: يا معاوية، ويا يزيد. وإني أعاهد الله: لا يكلمني أحد بمثل ذلك إلا أتلفت نفسه!، فلعمري إن استخفاف الرعية براعيها سيدعوها إلى الاستخفاف بطاعته والاستهانة بمعصيته»[4].

والوليد بن عبد الملك هو الذي كان يستفسر في عجب: «أيمكن للخليفة أن يحاسب؟!»[5].

إلى أن جاء أخوه يزيد بن عبد الملك فأجاب عن السؤال ببساطة شديدة بأن «أتى بأربعين شيخًا فشهدوا له: ما على الخليفة حساب ولا عذاب»[6].

(1) المرجع نفسه ص 166.
(2) د. حسن عطوان «الأمويون والخلافة» ص 145.
(3) «وكان شخص فرعوني الإلهي يعتبر أقدس من أن يخاطبه أحد مباشرة. من كان بشرًا عاديًا لا يستطيع التكلم» مع «الملك وإنما هو يتكلم في حضرة الملك!!». ما قبل الفلسفة ص 93.
(4) اقتبسه الدكتور حسين عطوان في كتابه السالف ص 146.
(5) تاريخ الخلفاء ص 223.
(6) المرجع نفسه ص 246.

ولا نريد أن نتتبع خلفاء بني أمية أو سيرهم، فهي معروفة مشهورة في التاريخ، لكنا نريد أن نسوق عدة ملاحظات مهمة:

1- إننا أمام نظام استبدادي ما في ذلك من شك، «والسلطة المستبدة هي تلك التي تمارس حكم الناس دون أن تكون هي ذاتها خاضعة للقانون، فالقانون في نظر هذه السلطة قيد على المحكومين دون أن يكون قيدًا على الحاكم.. ومن هنا ففي وسع هذه السلطة أن تتخذ ما تشاء من إجراءات أو مواجهة الأفراد لمصادرة حرياتهم أو ممتلكاتهم[1]، فحياة المواطن ملك يمين الحاكم لا ينقذه إلا الله، أو الذكاء وسرعة البديهة التي تخلصه من الموقف!. تأمل هذه القصة: «أتى عبد الملك برجل كان مع بعض من خرج عليه. فقال: اضربوا عنقه. فقال الرجل: يا أمير المؤمنين ما كان هذه جزائي منك. فقال: ما جزاؤك؟ فقال والله ما خرجت مع فلان إلا بالنظر إليك، وذلك أني رجل مشئوم، ما كنت مع رجل قط إلا غلب وهزم، وقد بان لك صحة ما ادعيت.. فضحك أمير المؤمنين وخلى سبيله!»[2] وهكذا كان أمير المؤمنين «يطلق بعض الخوارج لظروفهم ودعابتهم»!، أما من أصر على إعلان رأيه بصراحة فقد انتهى أمره!. «ودخل الحروري(*) على الوليد وعنده أشراف أهل الشام، فقال له الوليد: ما تقول في؟ فقال: ظالم جائر جبار!. قال: وما تقول في عبد الملك؟ قال جبار عات!. قال: فما تقول في معاوية؟. قال

(1) د. محمد الشافعي أبو رأس «نظم الحكم المعاصرة» ص 318 عالم الكتب بالقاهرة - عام 1984.

(2) اقتبسه د. عطوان 2 127 - 129.

(*) الحروري: نسبة إلى الحرورية، طائفة من الخوارج.

ظالم. قال الوليد لابن الريان السياف: اضرب عنقه فضرب عنقه!» فالمعارضة وإبداء الرأي ضرب من الفدائية والاستشهاد!. والخطير في الأمر أنه ليس ثمة ما يمكن أن يرجع إليه المواطن أو يشكو إليه. فالمستبد هو المرجع النهائي «تكون السلطة استبدادية مادامت لا تخضع في تصرفاتها للقانون، ولا يجد الفرد قضاء يبطل تصرفاتها إذا صدرت على خلاف ما يقضي به القانون القائم»[2]. وحتى في القصة السابقة عندما راجع عمر بن عبد العزيز الوليد وقال له: «كان لك أن تسجنه حتى يراجع الله عز وجل» فهذه أخلاقيات عمر، ولا علاقة لها بأي قانون قائم، فلا قوانين مع المستبد! بل إن عمر بن عبد العزيز نفسه، وكان واليًا على المدينة في عهد الوليد، جلد خبيب بن عبد الله بن الزبير حتى مرض ثم مات، وذلك بأمر من الوليد لأنه كان يبشر بسقوط دولة بني أمية»![3].

2- موضع البيعة كان مسألة صورية تمامًا، ولا ينبغي أن نقول إنه أقرب إلى:

«عقد الوكالة مثله مثل سائر العقود، يقوم على إيجاب من الأصيل وقبول من «الوكيل»[3].

وكذلك ينعزل الوكيل بعزل موكله. كما تنتهي وكالته بموته، وكذلك ليس له أن يقيم غيره مقامه إلا برضا الأمة وموافقتها..»[4].

(2) د. محمد الشافعي أبو رأس «نظم الحكم المعاصرة» ص 318.
(3) قارن د. عطوان في كتابه السالف ص 319.
(4) د. محمد يوسف موسى «نظام الحكم في الإسلام» ص 118.
(4) المرجع نفسه.

فهذا حديث عن «المثال»، أما الواقع فهو أمر مختلف تمامًا! وقد رأينا من قبل «كيف كان السيف أصدق أنباء من الكتب»، وسوف نرى أيضًا كيف كانت البيعة صورية، بل قد تكون البيعة لطفل صغير على نحو ما حدث عندما عهد هارون الرشيد بولاية العهد من بعده لابنه الأمين سنة 175 هـ، وكان الابن في الخامسة من عمره![1]. وسوف نكتفي عند الأمويين بهذا المثل الصارخ على شكلية البيعة وعدم قيمتها من عهد سليمان بن عبد الملك الذي «كان من خيار ملوك بني أمية على ما يروي السيوطي[2].

فهذا الملك «الخير» يجبر الناس على أن يبايعوا على مظروف مختوم، فلما حضرته الوفاة: «دعا بقرطاس، فكتب فيه العهد ودفعه إلى أحد رجاله. وقال: اخرج إلى الناس فيبايعوا على ما فيه مختومًا. فخرج فقال إن أمير المؤمنين يأمركم أن تبايعوا لمن في هذا الكتاب، قالوا: ومن فيه؟! قال: هو مختوم لا تخبرون بمن فيه حتى يموت! قالوا: لا نبايع، فرجع إليه فأخبره، فقال انطلق إلى صاحب الشرطة والحرس، فاجمع الناس ومرهم بالبيعة، فمن أبى اضرب عنقه، فبايعوا»!![3].

أرأيت إلى أي حد تبلغ الاستهانة بالمواطنين والاستخفاف

(1) د. أحمد مختار العبادي «في التاريخ العباسي والفاطمي» ص 87 - دار النهضة العربية - بيروت.
(2) تاريخ الخلفاء ص 225.
(3) المرجع نفسه ص 226 - 227.

بعقول الرعايا؟، أيمكن أن يقال بعد ذلك إنه كانت هناك «بيعة» أو «موافقة» أو «رضا» أو ما شئت من مصطلحات القبول بين الناس والحاكم؟.

3- علينا هنا أن نحذر الخلط بين الحكم على الخليفة بأنه «مستبد» من الناحية السياسية أو من حيث علاقته بشعبه، وبين أعمال أخرى جيدة قد تنسب إليه، فقد كان عبد الملك بن مروان الخليفة القوي الذي أسس الدولة الأموية، وجعلها مستقرة، فهو أول من كسا الكعبة بالديباج وأول من ضرب الدنانير للناس عام 75هـ، وأول من نقل الديوان من الفارسية إلى العربية، وأول من رفع يديه على المنبر، وأول من كتب في صدر الطوامير(*) ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.. إلخ، لكنه أيضًا أول من غدر في الإسلام، وأول من نهى عن الكلام بحضرة الخلفاء،(**) وأول من نهى عن الأمر بالمعروف. إلخ وهكذا، فيما يقول السيوطي «تمت له عشرة أوائل، منها خمسة مذمومة»[1]. ونحن نتحدث عن الجانب المذموم، وهو أنه كان «طاغية» من الناحية السياسية.

وقد يكون لابنه الوليد بن عبد الملك أعمال أخرى مجيدة، «فقد فتحت في أيامه فتوحات عظيمة، وكان مع ذلك يختن الأيتام(***)،

(*) الطوامير: جمع طامور أي الصحيفة.

(**) لاحظ أن شخصية فرعون المقدسة كانت تحوم على الناس الحديث معه مباشرة! كما سبق أن ذكرنا منذ قليل.

(1) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 218.

(***) يختن: أي يزوج.

ويرتب لهم المؤدبين، ويرتب للزمني من يخدمهم، وللأضراء من يقودهم(*) ولقد عمَّر المسجد النبوي ووسعه ورزق الفقهاء والضعفاء والفقراء، وحرم عليهم سؤال الناس، وفرض لهم ما يكفيهم، وضبط الأمور أتم ضبط»[1]. وقال ابن أبي عبلة: «رحم الله الوليد، وأين مثل الوليد؟! فتح الهند والأندلس، وبنى مسجد دمشق، وكان يعطيني قطع الفضة، أقسمها على قراء مسجد بيت المقدس»![2] ومع ذلك «فإن عهد الوليد يعد أسوأ العهود السابقة واللاحقة. إذ كان أكثرها تسلطًا واستعبادًا، وأشدها تعسفًا واضطهادًا، لأن الوليد كان جافًا متعنتًا مستبدًا، وقد بدأ كبره وعجبه قبل أن يلي الخلافة»[3]. «وعندما استخلف زجر الناس عن التفكير في السياسة ومزاولتها وخنقهم خنقًا، وقاتل بقايا الجماعات المعارضة، وسحقها سحقًا. وقد بدأ عهده بتخويف أهل الشام والأمصار الأخرى محذرًا من الفتنة ومتوعدًا بالفناء والإبادة كل من يهتف بمعاداته، أو يتوانى في موالاته.. وهو القائل في خطبته الأولى:

«أيها الناس، عليكم بالطاعة ولزوم الجماعة، فإن الشيطان مع الفرد، أيها الناس من أبدى ذات نفسه ضربنا الذي فيه عيناه. ومن سكت مات بدائه! وكان جبارًا عنيدًا»[4].

(*) الزمنى: المريض زمنًا طويلاً أو الضعيف لكبر سنه، والأضرار: جمع ضرير.

(1) تاريخ الخلفاء ص 223.

(2) المرجع نفسه ص 224.

(3) د. حسين عطوان «الأمويون والخلافة» ص 137 - 138.

(4) ابن كثير «البداية والنهاية» جـ 9 ص 75.

4- لم يكن هناك شيء اسمه حرية الفكر، ذلك لأن الفكر المخالف لرأي الحاكم، لاسيما إذا مس السياسة ولو من بعيد، نهايته محتومة، ومازلنا نعاني هذه الآفة حتى يومنا الراهن[1]. ولنذكر مثالًا واحدًا في عهد الأمويين مادمنا نتحدث عنهم. وسوف نذكر مثالاً واحدًا فقط عند حديثنا عن العباسيين أيضًا، كانت ليلة عيد الأضحى لسنة 120 هـ، وفي صلاة العيد، وقف «خالد بن عبد القسري» والي الكوفة يخطب على المنبر خطابًا جامعًا قال في نهايته «أيها الناس اذهبوا وضحوا بضحاياكم، تقبل الله منا ومنكم أم أنا فإني مضح اليوم بالجعد بن درهم، فإنه يقول ما كلم الله موسى تكليمًا، ولا اتخذ خليلًا! تعالى الله عما يقول علوًا كبيرًا»[2]. ثم نزل واستل سكينًا وذبحه أسفل المنبر!. وكانت جريمة «الجعد» المعلنة للناس نفي الصفات عن الله تعالى، وأيًا ما كان موقفنا من رأي «الجعد بن درهم» فلا أظن أحدًا يوافق على أن يكون فكره مبررًا لأن يذبح أسفل المنبر، وأن يضحى به كما يضحى بالشاة!. ومن هنا فإنك تجد

(1) عشرات المفكرين قتلوا وسجنوا وشردوا في أنحاء متفرقة من الوطن العربي، ولكن المنظر البشع كان قتل الكاتب «سليم اللوزي» وسلخ يده، رسالة موجهة إلى كل كاتب في الوطن العربي ليعرف مصيره المحتوم. أليس تراثنا موصولًا؟!.

(2) يروي ابن كثير في ترجمته للجعد بن درهم أنه صاحب البيتين الشهيرين الآتيين، وأنه قالهما عن الحجاج بن يوسف:

أسد علي وفي الحروب نعامة — فرعاء تفرع من صفير الصافر

هلا برزت إلى غزالة في الوغى — بل كان قلبك في جناحي طائر

انظر «البداية والنهاية» جـ9 ص 365 - 365، و «مروج الذهب للمسعودي» جـ3 ص 168 - 169.

من المؤرخين ما يشبه الإجماع على أن «ذبح» الجعد كان لأسباب سياسية ارتدت - كالمعتاد - زي التدين الزائف[1]. يقول الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر الأسبق: «أحقيقة قتل الجعد من أجل عقيدته؟، لقد كان يقول بالجبر، وفي ذلك خير شفيع له عند «بني أمية». ولكنه كان أستاذًا لـ«مروان بن محمد» فهل اقتصر على الثقافة والدين فحسب؟ ألم يتدخل في السياسة؟.. إننا حقًا لنشك في أن الحامل لـ«هشام بن عبد الملك» الخليفة الأموي[2] على قتل جعد كان العقيدة، ويغلب على الظن أن الحامل على ذلك إنما هو السياسة قاتلها الله![3].

رابعا: الطاغية العباسي

كان «السفاح» هو أول خلفاء بني العباس، ومن اسمه نعرف أعماله ومأثره!. بويع في الكوفة عام 132 هـ، وقف خطيبًا يقول للناس: «استعدوا، فأنا السفاح المبيح والثائر المبير»[4]. ويروي لنا السيوطي كيف استولى على

(1) انظر مقالتنا «و... تقبل الله منا ومنكم!» جريدة الوطن الكويتية - 12 أكتوبر عام 1988.

(2) أرسل هشام بن عبد الملك الخليفة الأموي إلى واليه بالكوفة خالد بن عبد الله القسري أمراً بقتل الجعد فحبسه خالد، وإذا بكتاب آخر من هشام يأمره بقتله وصادف ذلك عيد الأضحى فضحى به كما ذكرنا!!

(3) «التفكير الفلسفي في الإسلام» الجزء الأول ص 192 - 193، مكتبة الأنجلو المصرية عام 1964.

(4) كانت أول خطبة للسفاح «الحمد لله الذي اصطفى الإسلام لنفسه دينا، واختاره لنا، وأيده بنا، وجعلنا أهله وكهفه والقوام به، والذابين عنه والناصرين له»!،=

الحكم «بالبيعة أيضًا» «قتل في مبايعة السفاح من بني أمية وجندهم ما لا يحصى من الخلائق، فتوطدت له الملك إلى أقصى المغرب!»[1].

وهكذا تكون البيعة كما كانت في السابق: إعلانًا جبريًا بالموافقة!، أو هي استسلام قهري للحاكم.

ويدخل على السفاح شاعر صعلوك هو سديف بن ميمون، وعنده سليمان بن هشام بن عبد الملك، وقد أكرمه، فقال سديف (وهو مولى أبي العباس السفاح):

لا يغرنك ما ترى من الرجال ... إن تحت الضلوع داء دويا
فضع السيف وارفع السوط حتى ... لا ترى فوق ظهرها أمويا

فقال سليمان: «قتلتني يا شيخ!» وأخذ السفاح سليمان فقتل ودخل شبل بن عبد الملك مولى بني هاشم على السفاح، وعنده كبار بني أمية مستسلمين، بعد أن انهارت دولتهم فينشده قصيدة خبيثة يحرضه فيها على قتل خصومه السياسيين يقول فيها:

أصبح الملك ثابت الأساس ... بالبهاليل من بني العباس
بالصدور المقدمات قديمًا ... والرؤوس القماقم الآراس(*)
أقصها أيها الخليفة واحسم ... عنك بالسيف شأفة الأرجاس

= «البداية والنهاية» جـ10 ص 42. لاحظ منذ البداية أن الله اختارهم!! والغريب أن لقب السفاح أطلق أيضًا على صدام حسين، كما لقب بسفاح بغداد. فما أشبه الليلة البارحة!، «تاريخ الخلفاء» ص 257 - والمبير هو المهلك.

(1) المرجع نفسه ص 257.

(*)القماقم: جمع قمقم - والآراس: الأصل.

فلقد ساءني وساء سوائي قربهم من مجالس وكراسي
واذكروا مصرع الحسين وزيد وقتيل بجانب المهراس
اقبلن، أيها الخليفة نصحي واحتياطي لأمركم واحتراسي

فيستجيب هذا الخليفة «المبير» لنصح الشاعر، الفصيح والدماء تغلي في عروقه، فيأمر باغتيالهم جميعًا، ثم لا يخجل أن يجلس على البساط الذي لفهم به، فيتناول طعامه فوقهم، وهم يتقلبون في جراحاتهم، ويئنون بآلامهم، ويسبحون بدمائهم ومازال قائمًا لا يتحرك عنهم حتى فاضت نفوسهم إلى بارئها شاكية ظلم الإنسان وجبروته[1].

ولقد استهل الرجل حكمه بإخراج جثث خلفاء بني أمية من قبورهم وجلدهم وحرق جثثهم، وبثر رمادها في الريح![2]. ولم يكن ذلك في بداية عهده بالحكم فحسب، وإنما كانت سياسته التي سار عليها، «كان السفاح سريعًا إلى سفك الدماء، فاتبعه في ذلك عماله بالمشرق والمغرب»![3]، ومع ذلك كان الرجل شديد التدين وكان نقش خاتمة «الله، ثقة عبد الله، وبه يؤمن»![4].

(1) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير، الجزء الثالث ص 501 - 502، دار إحياء التراث بيروت، مع أنه يقال في صفاته أنه «كان كريمًا حليمًا وقورًا، عاقلاً كاملاً، كبير الحياء، حسن الأخلاق!».

(2) منذ سنوات قليلة وفي بعض البلاد العربية «الثورية» نبشت القبور وأخرجت الجثث لتذروها الرياح بحجة أن تراب الوطن الطاهر يجب ألا يضم الخونة!. أليس تاريخنا واحدًا متصلاً؟! ألا يمكن أن تجد نظيرا لأفعال طغاتنا الأقدمين، مع فروق ضئيلة جدًّا - يتطلبها العصر - عند طغاتنا المحدثين والمعاصرين؟!.

(3) «تاريخ الخلفاء» 257.

(4) د. حسن ب «تاريخ الإسلام» الجزء الثاني ص 25.

لما أتى أبو العباس برأس مروان ووضعها بين يديه سجد فأطال السجود ثم رفع رأسه، فقال: «الحمد لله الذي لم يبق ثأري قبلك، وقبل رهطك، الحمد لله الذي أظفرني بك، وأظهرني عليك»![1].

وفعل قواده مثلما فعل « كنت مع عبد الله بن علي أول ما دخل دمشق، دخلها بالسيف، وأباح القتل فيها ثلاث ساعات، وجعل جامعها سبعين يومًا إسطبلا لدوابه وجماله. ثم نبش قبور بني أمية فلم يجد في قبر معاوية إلا خيطًا أسود، ونبش قبر عبد الملك بن مروان فوجد جمجمة.. أما هشام فقد وجده صحيحًا فأخرجه وضربه بالسوط وهو ميت، وصلبه أيامًا ثم أحرقه، ودق رماده، ثم ذره في الريح[2]، ولم تنج النساء.. «فقد أرسل امرأة هشام بن عبد الملك، مع نفر من الخرسانية إلى البرية ماشية حافية حاسرة عن وجهها وجسدها عن ثيابها ثم قتلوها. ثم أحرق ما وجده من عظم ميت منهم، وأقام بها عبد الله خمسة عشر يومًا..»[3] واستمر القائد الهمام في القتل والتنكيل «.. ثم تتبع عبد الله بن علي بن أمية من أولاد الخلفاء وغيرهم، فقتل منهم في يوم واحد اثنين وسبعين ألفًا عند نهر بالرملة، وبسط عليهم الأنطاع(*)[4]، ومد عليهم سماطًا فأكل وهم يختلجون عنه، وهذا من الجبروت والظلم الذي يجازيه الله عليه![5]. حتى إذا ما فرغ

(1) «مروج الذهب للمسعودي» الجزء الثالث ص 271.
(2) «البداية والنهاية جـ 10 ص 47.
(3) المرجع نفسه.
(*) الأنطاع: جمع نطع. وهو بساط من الجلد.
(4) المرجع نفسه.
(5) د. أحمد مختار العبادي «في التاريخ العباسي والفاطمي» ص 43 - دار النهضة العربية - بيروت.

مـن طعامه: قال: ما أكلـت أكلة أطيب من هذه الأكلـة!» ثم حفر بئرًا وألقاهم فيه[6].

لم يسـتمر حكم السفاح سوى أربع سنوات وتسعة أشهر ومات ابن ثلاث وثلاثين سـنة، بويع بعده أخوه أبو جعفر المنصور عام 136 هـ بعهد منه. وكان المنصـور «فحل بني العباس هيبة وشـجاعة وحزمًا ورأيـا وجبروتًا.. إلخ» على ما يقول السـيوطي[7]، ولم يكن المنصـور صاحب لهو، بل كان رجلًا جادًا «.. جماعًا للمال، تاركًا اللهو واللعب، كامل العقل، جيد المشاركة في العلم والأدب، فقيه النفس، قتل خلقا كثيرًا حتى استقام ملكه![3]. وكان مولد المنصور في السنة التي مات فيها الحجاج بن يوسـف، وهي سـنة خمس وتسعين..»[4]. فكلما مات طاغية ولد في أثره من هو أعتى منه حتى لا تنقطع سلسلة الطغاة من تاريخنا!.

كيف اسـتهل المنصـور خلافتـه؟!. «كان أول ما فعل أن قتل أبا مسـلم الخراسـاني صاحب دعوتهم وممهد مملكتهم..»[5] وبعد ثلاث سنوات شرع في بناء مدينة بغداد وقتل «الراوندية»، وبعد ثلاث سـنوات بدأ علماء الإسلام في هذا العصر في تدوين الحديث، أما هو فقتل الأخوين محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن الحسين «وجماعة كثيرة من آل البيت، فإنا لله وإنا إليه راجعون!»[6].

(6) «تاريخ الخلفاء» ص 259.
(7) المرجع نفسه.
(3) «مروج الذهب للمسعودي» المجلد الثالث ص 317.
(4) «تاريخ الخلفاء» ص 260.
(5) المرجع نفسه. ص 261.
(6) كان المنصور في غاية البخل، عندما استمع الناس إلى هذه الخطبة تهامسوا فيما بينهم: «أحال أمير المؤمنين بالمنع على ربه»! «تاريخ الخلفاء» ص 264.

وقف المنصور يوم عرفة خطيبًا يحدد برنامجه السياسي فقال:

«أيها الناس، إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده، وحارسه على ماله، أعمل فيه بمشيئته، و إرادته وأعطيه بإذنه، فقد جعلني الله عليه قفلاً، إذا شاء أن يفتحني فتحني لإعطائكم[1]، و إذا شاء أن يقفلني عليه أقفلني»[2].

ولا بأس أن يستشير المنصور، فما خاب من استشار!. لا مانع مثلاً، أن يلقي بعمة في السجن، و يرسل إليه يأخذ رأيه!، «فأرسل المنصور إلى عمه عبد الله بن علي، وهو محبوس، أن هذا الرجل قد خرج، فإن كان عندك رأي فأشر به علينا، وكان ذا رأي عنده، فقال: إن المحبوس محبوب الرأي!»[3].

و يؤخذ على المنصور ميله لسفك الدماء، و إن لم يكن قد بلغ في ذلك ما بلغه أخوه أبو العباس من قبله، ومما يؤخذ عليه أيضًا غدره بمن أمنه، الأمر الذي يحط شأنه في نظر التاريخ، فقد غدر ثلاثًا: بابن هبيرة وقد أعطاه الأمان، وبعمه عبد الله بعد أن أمنه، وغدر بأبي مسلم بعد أن طمأنه[4].

ويحدد المنصور، في إحدى خطبه، برنامجه السياسي بوضوح لا لبس فيه:

«.. أخذ بقائم سيفه، فقال: أيها الناس، إن بكم داء هذا دواؤه، وأنا زعيم لكم بشفائه، فليعتبر عبد قبل أن يعتبر به!»[5].

(1) «العقد الفريد» لابن عبد ربه، المجلد الرابع ص 186، و «تاريخ الخلفاء» ص 263.
(2) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير جـ3 ص 566، دار إحياء التراث العربي - بيروت عام 1989 (تحقيق علي شيري).
(3) د. حسن إبراهيم «تاريخ الإسلام» الجزء الثاني ص 35.
(4) «العقد الفريد» لابن عبد ربه، الجزء الرابع ص 185.
(5) د. حسن إبراهيم «تاريخ الإسلام» جـ2 ص 35.

ومـع ذلك فقد كان الرجل جادًا لا يعرف الهزل، فلم يعرف قصره اللهو والعبث، وكان يومه منظمًا تنظيمًا دقيقًا: ينظر في صدر النهار في أمور الدولة ومـا يعـود على الرعية مـن خير، فإذا صـلى العصر جلس مع أهـل بيته، فإذا صلى العشـاء، نظر فيما يرد إليه من كتب الولايات والثغور، وشـاور وزيره ومن حضر من رجالات الدولة، فإذا مضى ثلث الليل انصرف سماره، وقام إلى فراشه، فنام الثلث الثاني، ثم يقوم من فراشه ليتوضأ، ويجلس في محرابه حتى مطلـع الفجر، ثم يخـرج فيصلي بالناس، ثم يدخل فيجلـس في ديوانه ويبدأ عمله كعادته كل يوم![1].

وذلـك لا يمنع مـن تعذيب المنصـور لأبي حنيفة وحبسـه وجلده ودس السـم له في النهاية لرفضه ولاية القضاء!، بل إنه يذهب بعيداً إلى حد الأخذ بالشـبهات في كل ما يمس الملك:، ويحاسب أشد محاسـبة على ما يظنه يجري في نية الأفراد الذين قد يصل جزاؤهم على مثل هذه الشبهات حد الإعدام!. وهكذا اشتهر عن المنصور أنه قتل الكثيرين ظلماً وعدوانًا [2]، وكان يطلب مـن الناس في نهايـة خطبه «أن ادعوا الله أن يوفقني إلى الرشـاد، وأن يلهمني الرأفة بكم، والإحسان إليكم..»[3].

كـما طلب منهم بعد قتل أبي مسـلم: «أيها النـاس! لا تخرجوا عن أنس الطاعة إلى وحشـة المعصية، ولا تسروا غـش الأئمة، فإن من أسر غش إمامه

(1) أحمد أمين «ضحى الإسلام» الجزء الثاني ص 46.

(2) العقد الفريد جـ4 ص 186. وعبارة «الإحسان إليكم!» تذكرنا بعبارة الخديو توفيق لعرابي أمام قصر عابدين «أنتم عبيد إحساناتنا» لاحظ «عبيد» و «إحسان» لتجد أنه ليس هناك حقوق للمواطنين، بل أخلاق وكرم وأريحية من الحاكم فقط!!.

(3) مروج الذهب جـ3 ص 236، والبداية والنهاية جـ10 ص 73.

أظهر الله سريرته في فلتات لسانه، وسقطات أفعاله، وأبداها الله. إن من نازعنا هذا القميص أوطأناه ما في هذا الغمد.. ومن نكث بيعتنا فقد أباح دمه لنا»[1].

واستمر جبروت المنصور وطغيانه أكثر من عشرين عامًا (136 - 158 هـ) وقد كتب في وصيته لابنه المهدي «إني تركت لك الناس ثلاثة أصناف: فقيراً لا يرجو إلا غناك، وخائفًا لا يرجو إلا أمنك، ومسجونًا لا يرجو الفرج إلا منك!».. ثم تولى ابنه المهدي الذي امتدت خلافته عشر سنوات (158 - 169 هـ) الذي اتخذ بعد أبيه سياسة لينة يداوي بها الجراح والنفوس، ويجمع بها الشمل، فرد معظم الأموال التي صودرت على عهد أبيه، وأطلق سراح المسجونين السياسيين لاسيما العلويين منهم.. إلخ![2] لكنه شدد على الطاعة في أول خطبة له، بعد أن بويع بالخلافة، قال: أيها الناس من طاعتنا نهبكم العافية، وتحمدون العاقبة، أخفضوا جناح الطاعة لمن نشر معدلته فيكم وطوى الإصر عنكم.. والله لأفنين عمري بين عقوبتكم والإحسان إليكم»[3].

وتولى الهادي بعد أبيه فأقام في الخلافة سنة وأشهرا، وكان فظًا غليظًا اشتهر بالشراسة! كان أبوه قد أوصاه بقتل الزنادفة فجدَّ في أمرهم، وقتل منهم خلقًا كثيرًا[4] ومع ذلك فقد كان الهادي يحب الغناء والشراب واللهو

(1) د. أحمد مختار العبادي «في التاريخ العباسي» ص 67.
(2) تاريخ الخلفاء ص 722.
(3) تاريخ الخلفاء ص 279.
(4) د. إبراهيم أيوب «التاريخ العباسي» ص57 الشركة العالمية للكتاب - بيروت 1989 - وانظر أيضًا د. أحمد مختار العبادي «في التاريخ العباسي والفاطمي» ص 77 - دار النهضة العربية - بيروت.

فقـرب إليه إبراهيم الموصلي المغني العراقي المشـهور وابنه إسـحق الموصلي، ولقـد أعطـى إبراهيم الموصلي خمسـين ألـف دينار لأنـه غناه ثلاثـة أبيات أطربتـه. ولهذا كان إبراهيم يقول: «واللـه لو عاش لنا الهادي لبنينا حيطان دورنا بالذهب!»[1].

وكانت أمه الخيزران سـيدة متسـلطة مسـتبدة بالأمور تغدو المواكب بابهـا، فزجرها الهادي، وكلمهـا بكلام وقح: لئن وقـف ببابك أمير لأضربن عنقه! أما لك من مغزل يشـغلك؟!. بعث إليها بطعام مسـموم فأطعمت منه كلبًا فمات، فعملت على قتله!، وقيل إن أمه الخيزران سمته عندما علمت أنه عزم على قتل الرشيد لتعهد الخلافة إلى ولده!.

ثـم تولى هـارون الرشـيد بعد موت أخيـه الهادي عـام 170 هـ. «كان أبيض طويلاً جميلاً مليحًا فصيحًا له نظر في العلم والأدب!» وما يهمنا شـدة تدينه «كان يصلي في خلافته في كل يوم مائة ركعة إلى أن مات، لا يتركها إلا لعلـة، ويتصدق من صلب ماله كل يـوم بألف درهم!»[2]، وكان يحب العلم وأهله ويعظم حرمات الإسـلام ويبغـض المراء في الدين!، ومع ذلك فأخبار الرشـيد يطول شرحها. له أخبار في اللهو واللذات المحظورة، والغناء، سامحه الله!»[3] إليـك بعضها لأنها مثل على نزوات الخليفة، فإذا غاب القانون وهو كلي لم يبق سـوى النزوة التي هـي بطبيعتها جزئية: عندمـا أفضت الخلافة إلى الرشـيد وقعت في نفسـه جارية من جواري المهدي فراودها عن نفسها،

(1) تاريخ الخلفاء ص 280.
(2) المرجع نفسه ص 284.
(3) تاريخ الخلفاء ص 286.

فقالت لا أصلح لك، إن أباك قد طاف بي، لكنه شغف بها، فأرسل إلى أبي يوسف قاضيه الشهير والملقب «بفقيه الأرض وقاضيها!» - فسأله الرشيد: أعندك في هذا شيء؟!.

وجاءه الجواب:

«اهتك حرمة أبيك، واقض شهوتك، وصيره في رقبتي»[1]. لاحظ استعداد الفقيه القاضي للفتوى أيًّا كان نوعها لإرضاء شهوات الحاكم!.

وقال الرشيد لأبي يوسف: إني اشتريت جارية، وأريد أن أطأها الآن قبل الاستبراء، فهل عندك حيلة؟ قال: نعم!، تهبها لبعض ولدك ثم تتزوجها!»[2].

ولهذا لم يكن ثمة ما يمنع «فقيه الأرض وقاضيها» أن يأخذ أجرة من أموال المسلمين فورًا: «دعا الرشيد أبا يوسف ليلاً فأفتاه فأمر له بمائة ألف درهم فقال أبو يوسف: إن رأي أمير المؤمنين أمر بتعجيلها قبل الصبح! فقال: عجلوها! فقال بعض من عنده: إن الخازن في بيته والأبواب مغلقة. فقال أبو يوسف: فقد كانت الأبواب مغلقة حين دعاني ففتحت!!»[3].

لكن لم تكن حياة هارون الرشيد كلها ناعمة هادئة، فقد فشت الدسائس في قصره، وكثرت السعايات، مما أفزعه وجعله يشعر أنه صار

(1) المرجع نفسه ص 291.
(2) تاريخ الخلفاء ص 291.
(3) المرجع نفسه ص 292، ولاحظ إهدار المال العام، وانعدام التفرقة بينه وبين المال الخاص.

مغلوبًا على أمره لاسيما مع البرامكة، وأنهم شاركوه في سلطانه بشكل أخل بتوازن الدولة وسلامتها، مما اضطره إلى التخلص منهم. ولقد كان العباسيون عموماً حساسين من هذه الناحية السياسية، ولهذا قتلوا كل من شكوا في إخلاصه. وهذا هو ما يهمنا، فهذا الشعور هو الذي دفع المنصور للإطاحة بأبي مسلم، والرشيد إلى نكبة البرامكة، والمأمون إلى التخلص من الفضل بن سهل، والمعتصم إلى قتل قائده الأفشين[1].

(1) د. أحمد مختار العبادي «في التاريخ العباسي والفاطمي» ص 89.

خاتمة

لابـد أن ننتبه جيدًا إلى عدة حقائـق مهمة من الأحداث التاريخية التي روينا بعضًا منها فيما سبق:

1- كانـت الهـوة تزداد اتسـاعًا بين الواقـع والمثال حتى اختفـى المثال تمامًا، وإن ظـل في بطون الكتب وشروح المفكريـن ونظرياتهم من أقدم العصور حتـى الآن. من أعجب العجب أن نجد واحدًا من أكبر الباحثين المؤلفين المسـلمين القدامى في المسائل المتعلقة بنظـام الحكم، ألا وهو «أبو الحسـن الماوردي» المتوفى عـام 540هـ - بعد أن وضع كتابه الشهير «الأحكام السلطانية» - يوصي بعدم نشره إلا بعد وفاته!!، وذلك خوفًا من بطش الخلفاء العباسـيين وطغيانهـم!!، وهكذا نجد أن بعض الباحثـين من العلماء كان يكتب في جو من الخوف والرهبة، كعادة الكتاب في دولة الطغيان، بينما كان البعض الآخر يكتب بدافع الزلفى والرغبة [1].

2- لا شـك أن حرية الرأي كانـت تتصل اتصالاً كبـيرًا بمزاج الخليفة، فمثلاً كان المنصور ضيق الصدر سياسـيًّا واسـع الصدر علميًّا، يأخذ بالظنة في كل مـا يتعلق بالملك، ويحاسـب أشـد المحاسـبة، حتى ما توهمـه في النية والضمـير، ويجزي على ذلك بالقتل السريع، لا يرحم خارجًا عليه، بل ولا من

(1) د. عبد الحميد متولي، «أزمة الفكر السياسي الإسلامي» ص 50 - الهيئة المصرية العامة للكتاب 1985.

توسم فيه خروجًا، ولا من حاول أن ينتزع منه سلطة، ولو كان هو مانحها[1]. ومعنى ذلك أنه كان ينشد الطاعة المطلقة والاستسلام الكامل!، ولقد سبق أن «حدثنا عن «الطاعة البابلية»، وكيف أن أوامر القصر كأوامر «أنو» لا تتبدل، «والعصر الذهبي هو عصر الطاعة» فما الجديد الذي حدث بين الحضارة القديمة والحضارة الوسيطة؟! ما الذي طرأ على النظام السياسي من تغير؟!، أليس الحاكم هو صاحب الكلمة العليا؟!، استمر في سير التاريخ إلى الحقبة المعاصرة لترى «أن صدام حسين هو رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، والقائد العام للقوات المسلحة، ورئيس مجلس قيادة الثورة، والأمين العام للقيادة القطرية.. إلخ» [2].

أكثر من عشر وظائف أساسية، وصورة بالحجم الكبير على مدخل كل قرية عراقية ينبعث من الصورة ضوء النيون القوي خلال الليل[3].

3- من السمات الأساسية للطاغية أن لا يكترث برضا الناس أو موافقتهم على حكمه، فالمهم إجبارهم على «السمع والطاعة». هكذا كان حكم بني أمية ابتداءً من معاوية وابنه يزيد إلى عبد الملك بن مروان.. إلخ، وهكذا كان حكم العباسيين ابتداءً من «السفاح» إلى «المنصور».. إلخ، بل هكذا كان تاريخنا كله، وما البيعة إلا مسألة شكلية صورية مثلها مثل الاستفتاءات المعاصرة التي تنتهي بفوز الحاكم بنسبة 99.99 %، ولا يمكن لمنصف أن يقول إن البيعة كانت تعني ولاية الخليفة برضا الناس أو اختيارهم

(1) أحمد أمين «ضحى الإسلام - الجزء الثاني ص 47 - مكتب النهضة المصرية - الطبعة العاشرة.

(2) جمهورية الخوف ص 181 - سمير الخليل وأحمد رائف - الزهراء للإعلام العربي - 1991.

(3) المرجع نفسه ص 182.

أو محبتهم، فلن نجد مناسبة إلا ويعبر الناس عن كراهيتهم للحكم إذا آمنوا أو إذا جازفوا حين يضيق بهم الحال!. «لقي المنصور أعرابيًّا بالشام، فقال أحمد الله يا أعرابي الذي رفع عنكم الطاعون بولايتنا أهل البيت، قال: إن الله لا يجمع علينا حشفًا وسوء كيل: ولايتكم والطاعون!»[1] وعندما أفتى مالك بن أنس رحمه الله فقال للناس «إنكم بايعتم مكرهين وليس على مكره يمين»[2]، كان ما كان! جلده المنصور وهو عاري الجسد غير مستور العورة تشهيرًا به! فلا أهمية لرضا الناس أو اختيارهم أو كراهيتهم للحاكم!. و «تسعة مواطنين من أصل عشرة يكرهونني؟! وما أهمية ذلك إن كان العاشر وحده مسلحًا؟!» على ما يقول أحد الطغاة!. المهم أن تكون مسلحًا، شاكي السلاح على الدوام، تستل السيف في غمضة عين[3]. ولهذا فإن المعز لدين الله الفاطمي عندما دخل القاهرة، وخطب في الناس في الجامع الأزهر، سألوه عن حسبه ونسبه، فأخرج من جيبه مجموعة من الدنانير الذهبية ونثرها فوق رؤوسهم، وهو يقول: هذا حسبي!، ثم أخرج سيفه من غمده، وهو يقول: وهذا نسبي!!. ويعجب الدكتور العبادي لم وقف هذا الموقف؟، ولم لم يخبرهم أنه من نسل النبي؟، مع أن المعز كان كثيرًا ما يفخر بالانتماء إلى الرسول عن طريق علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء...»[4]، لكن النسب المشرف يقوم بدوره في إضفاء القداسة على الحاكم، وأنه يستمد منه السلطة،

(1) تاريخ الخلفاء ص 265.
(2) المرجع نفسه ص 261.
(3) اقترب أحد الخوارج من الهادي ليقتله، وكان بمفرده، فصاح: اقتلاه! فظن الخارجي وراءه حراسًا، فالتفت فاستل الهادي سيفه بسرعة وقتله!! - د. العبادي ص 76.
(4) د. أحمد مختار العبادي «في التاريخ العباسي والفاطمي» ص 277.

و يكشـف عن أحقيته في الحكم، فمنه لا من الشـعب تصدر السـيادة، لكن يبقـى عليه بعد ذلـك كله أن يبرهن عـلى صحة هذا الادعاء بالسـيف، فهو «أصـدق إنباء من الكتب!»، وعلينا أن نتذكر باسـتمرار أن شـاعرنا العربي يقول «إنما العاجز من لا يستبد». فالاستبداد قوة، وفحولة، وسطوة، وسيطرة، وهيمنة. أما الديمقراطية فهي «مسـاواة» ورخاوة وسـيادة للقانون الذي هو بطبيعتـه كلي، وكبح نزوات الحاكـم.. وهي كلها أمـور تضعف الحاكم في بلادنا وتجعله عاجزًا كما قال الشاعر[1].

4- يتفرع عن الخاصية السابقة خاصية أخرى موجودة في طغاتنا طوال التاريخ، وهي أنهم لا يخضعون للمسـاءلة أو المحاسـبة أو الرقابة؟!. ومن ذا الذي يستطيع أن يسأل فرعون، أو جلجامش، والمنصور أو صدام أو.. إلخ. الحاكم عندنا لا يسأل عما يفعل لكنه يسأل غيره، فهو إما أنه إله، كما حدث قديمًـا، أو أنه يحكم بتفويـض من الله، أو أنه هبط على الناس في ليلة مظلمة حالكة السـواد على رأس قواته المسـلحة، يسوقه قدر أحمق الخطى!، وما أن

(1) الشاعر هو عمر ابن أبي ربيعة والبيتان هما:

ليت هنداً أنجزتنا ما تعد وشفت أنفسنا مما تجد

واستبدت مـرة واحـدة إنما العاجز من لا يستبد

والشيء نفسه يمكن أن نقوله عن «كليب بن ربيعة» سيد بني ربيعة في الجاهلية الذي أضرم نار حرب البسوس، فكان أول ضحاياها، وكان جبارًا لا يجرؤ أحد أن يتحدث في مجلسه، وبعد وفاته رثاه أخوه المهلل بالأبيات الآتية:

نبئـت أن النـار بعـدك أوقـدت واستتبت بعدك يا كليب المجلس

وتكلمـوا في أمـر كل عظيمـة لو كنت شاهد أمرهم لم ينبسوا!!

فنحن فيما يبدو نمتدح الطغاة والجبابرة منذ الجاهلية!!

يجلس على منصة الحكم حتى تتفتق عبقريته الكامنة وتنكشف مواهبه المدفونة، التي لم يكن لها وجود من قبل، وهو في جميع الأحوال يتحول إلى شخصية غير عادية، شخصية لها ضرب من القداسة، فكيف يمكن أن يسأله بشر؟! يقول د. العبادي:

«تغيرت نظرية الخلافة في عهد العباسيين، وأصبحت تشبه تمامًا نظرية الحق الإلهي التي كانت سائدة بين الفرس قديمًا أيام الساسانيين والتي سادت أوروبا في بداية العصور الحديثة باسم Divene Right of Rule وقد اندمجت هذه النظرية في نفوس المسلمين حتى صارت عقيدة يؤمنون بها..»[1].

وذلك لأن العباسيين استندوا في سلطانهم إلى مبدأ القرابة من الرسول، ونادوا بفكرة العائلة المختارة المطهرة من الرجس، ورفضوا مبدأ الانتخاب، وأكدوا أن الخليفة ظل الله على الأرض، وليس للناس إلا الطاعة، كما تأثرت الخلافة العباسية بمفاهيم الحكم الساساني، وبعدت أكثر وأكثر عن مفهوم الشورى، واتجهت نحو الحكم المطلق[2]. ويشرح الدكتور حسن إبراهيم الفكرة نفسها في شيء من التفصيل فيقول:

«لقد كان الفرس يقولون بنظرية الحق الملكي المقدس، بمعنى أن كل رجل لا ينتسب إلى البيت المالك ويتولى الملك يعتبر مغتصبًا لحق غيره، لذلك أصبح الخليفة العباسي في نظرهم يحكم بتفويض من الله لا من الشعب في أرضه».

(1) أحمد مختار العبادي، المرجع السابق ص 31.
(2) د. عبد العزيز الدوري «الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي» ص 196.

وذلك يخالف ما كانت عليه الخلافة في عهد الراشدين الذين استمدوا سلطانهم من الشعب[1].

ولقد أقام العباسيون حقهم في الملك - كما قلنا - على أساس أنهم ورثوا بيت الرسول، وعملوا على الاحتفاظ بالخلافة في دولة ثيوقراطية أساس السيادة فيها لزعماء الدين ليظهروا بذلك الفرق بين السلطتين في عهدهم وفي عهد الأمويين من قبلهم [2] وعلى هذا لم يقبلوا أن يكونوا ملوكًا فحسب، بل أردوا أولاً أن ينظر إليهم على أنهم أمراء دينيون، وأن يدرك الناس أن حكومتهم دينية فقد حلت محل الأمويين سلطة ربانية [3]، ذات مظاهر دينية: «كان الخليفة مصدر كل قوة، كما كان مرجعًا لكل الأوامر المتعلقة بإرادة الدولة. واحتجب الخليفة عن الناس، واتخذ الوزير والسياف فأحيطت شخصيته بالقداسة والرهبة» [4]. وعلى ذلك فإذا ما قرأنا عبارة كهذه:

«الخليفة مسئول سياسيًّا ويخضع لمبدأ العزل، وليست له حصانة تقف حائلاً دون محاسبته سياسيًّا، فللأمة حق نقده. فضلاً عن أنه مسئول جنائيًّا عن جميع أفعاله سواء ما يتعلق منها بمنصب الخلافة وما لم يتعلق.. ويخضع الخليفة أيضًا للمساءلة المدنية،

(1) د. حسن إبراهيم «تاريخ الإسلام» الجزء الثاني ص 106.
(2) المرجع نفسه.
(3) «ولهذا فقد اعتقد الناس في العصر العباسي أن الخليفة إذا قتل اختل نظام العالم واحتجبت الشمس وامتنع المطر وجف النبات!. انظر: الفخري في الآداب السلطانية ص 125 (نقلاً عن د. إبراهيم أيوب «التاريخ العباسي» ص 212 - الشركة العالمية للكتاب - بيروت عام 1989.
(4) د. حسن إبراهيم «تاريخ الإسلام» جـ 2 ص 207.

فهـو يخضع لأحـكام المعامـلات الشرعيـة، فلا يجـوز للإمام أن يتعدى عـلى حقوق الأفراد، فـإن فعل ذلك كان لمـن أضير بفعله حـق اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقه»[1] أو عندما نقرأ ما يقوله الإمام محمد عبده: «الخليفة عند المسلمين ليس بالمعصوم، ولا هو مهبط الوحي، ولا من حقه الاستئثار بتفسير الكتاب والسنة»[2]. و «إذا كانـت الأمة هي التـي نصبته، والأمة هي صاحبة الحق في السـيطرة عليه، وهي التي تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها فهو حاكم مدني من جميع الوجوه..»[3].

وكذلك عندما نقرأ للفقيه الأكبر الدكتور السنهوري: «أن عقد الخلافة عقد حقيقي يجب أن تتوافر فيه أركان العقود وشروطها. والركن الأول هو الرضا وحرية الإرادة مـن الطرفين، من الخليفة باعتباره الطرف الأول، ومن أهل الحكم والعقد وسائر المسـلمين باعتبارهم الطرف الثاني.. إلخ. وبالتالي الخليفة أو الحاكم المسلم ليس مطلق السلطة يملك جميع السلطات كما يزعم البعـض»!![4]. أو عندمـا يقـول «الخليفة كأي حاكم في الإسـلام ليس ممثلًا للسـلطة الإلهية وهو لا يسـتمد سـلطانه من السـيادة الإلهية، وإنما هو يمثل الأمة التي اختارته، ويستمد منها سلطته المحدودة..»[5]، أو قوله:

(1) د. محسن العبودي «رئيس الدولة بين النظم المعاصرة والفكر السياسي الإسلامي» ص 250 وما بعدها - دار النهضة العربية القاهرة 1990.
(2) الإمام محمد عبده - «الإسلام والنصرانية» ص 82.
(3) المرجع نفسه ص 83 - 84.
(4) د. السنهوري «فقه الخلافة وتطورها» ص 62.
(5) المرجع نفسه ص 72.

«فكان السيادة الإلهية والحق في التشريع أصبح بعد انقطاع الوحي وديعة في يد الأمة، لا في يد الطغاة من الحكام والملوك، كما كان الشأن في الدولة المسيحية التي ادعى ملوكها حقًا إلهيًّا..»[1] «فالأمة الإسلامية تملك سلطة التشريع بطريق الإجماع، أما ولي الأمر، وهو الخليفة، فلا يملك من هذه السلطة شيئًا»[2]. فالخليفة في الإسلام لا يمكن أن يعطي لنفسه حق التعبير عن الإرادة الإلهية، أو أنه لا يملك أن يصدر تشريعًا لأن سلطة التشريع لجماعة المسلمين.. إلخ»[3].

فلابد أن نتذكر أن هذه العبارات الجميلة تتحدث عن «المثال» بينما نحن نتحدث عن الواقع، ما حدث في التاريخ، وهو الذي يهمنا الآن: لأنه للأسف همزة وصل بين الماضي السحيق، والحكم المعاصر الذي لا يزال يعتصر قوانا وكرامتنا!![4].

وإذا كان الشعب في أي نظام دستوري هو السيد، من حيث إنه المصدر

(1) المرجع نفسه ص 71.

(2) المرجع نفسه ص 69.

(3) المرجع نفسه في الصفحة نفسها.

(4) «ودخلنا في دولة الناصرية، وتحول الحكم إلى استبدادية عسكرية، وفرضت الرقابة على الصحف، وكل صورة من صور حرية الرأي، وأصبح لمصر سيد واحد، وكان الإخوان أول الأمر شركاء شيعة عبد الناصر، فلما تم له النصر عصف بهم، فلم يستثن إلا الشيخ الباقوري الذي أعلن انفصاله عنهم قبل أن يدخل الوزارة» د. حسين مؤنس «باشوات» صورة مصر في عصرين، ص 64 - دار الزهراء للإعلام العربي - القاهرة 1984.

النهائي للسلطة السياسية، استطعنا أن نقول في حسم قاطع إن نظام الحكم في تاريخنا الطويل لم يكن يعرف شيئًا عن «النظام الدستوري»، لأن الشعب كان فيه غائباً تمامًا، فبسبب النزعة الاستبدادية التي عرفت عن حكم الخلفاء منذ عهد الأمويين - فيما يرى الأستاذ الأكبر الدكتور السنهوري - أغفل علماء المسلمين القدامى الاهتمام بالبحوث الدستورية، فبقي جانب الفقه الإسلامي المتعلق بالقانون العام في حالة طفولة بسبب هذا العزوف[1].

الحاكم يحكم وفقًا لضميره، والكتابات السياسية القليلة التي كتبت اهتمت بالنصائح التي تقدم للحاكم ليكون أخلاقيًّا، واشترطت عليه أن يكون عادلًا مستقيمًا عفًا، وأن يراعي ضميره، وأن يتقي الله في عمله، أعني أنها عنيت بأخلاقيات الحاكم «متى صلح صلحت الرعية ومتى فسد فسدت»!!.

5- لا يكون أثر الطغيان سلبًا على حرية الفكر فحسب، وإنما يكون كذلك أيضًا على أخلاق المفكرين والأدباء والشعراء والفقهاء.. إلخ، فيتجه بهم إلى الرياء والنفاق والتزلف!، يقول أحمد أمين [2]:

«إن الأدب اتجه معظمه، في العصر العباسي، إلى مشايعة رغبات القصر، يذم الشعراء من ذمهم الخلفاء، ويمدحون من رضوا عنه، فإذا خرج محمد بن عبد الله المنصور هجاه ابن هرمه». وإذا رضي المعتصم عن الأفشين، فقصائد أبي تمام تترى في مدحه. وإذا غضب عليه وصلبه، فقصائد أبي تمام أيضًا تقال في ذمه وكفره.

(1) د. السنهوري «فقه الخلافة وتطورها» ص 63 - 64، وانظر أيضًا الدكتور عبد الحميد متولي «أزمة الفكر السياسي الإسلامي» ص 51.
(2) ضحى الإسلام جـ 2 ص 35 - 36.

ويرضى» الرشيد عن البرامكة فهم معدن الفضل، ويقتلهم فهم أهل الزندقة والشرك. وهكذا وقف الأدب أو أكثره يخدم الشهوات والأغراض، وقديمًا هجا الفرزدق الحجاج بعد أن مدحه فقيل له، كيف تهجوه وقد مدحته؟ فقال: نكون مع الواحد منهم ما كان الله معه، فإذا تخلى عنه انقلبنا عليه! (ولو قال نكون مع الواحد ما كان الحاكم معه لكان أصدق!!).

ومن خرج عن خط المديح لمن يرضى عنه الحاكم وهجاء من يغضب عنه عوقب على خروجه أشد عقاب، وأنشأ العباسيون إدارة للبحث عن الزنادقة وتعقبهم، ومعاقبتهم، وأفرطوا في قتل المتهمين، ومنهم من قتل ظلمًا وعدوانًا وكان الداعي إلى قتله أسبابًا سياسية، لكنهم نفذوا أغراضهم تحت شعار الزندقة استمالة للجمهور كما فعلوا في ابن المقفع وصالح بن عبد القدوس الذي سبق أن ذكرناه، لكن ابن المقفع يحتاج إلى وقفة خاصة: ابن المقفع صاحب المكانة الرفيعة في الأدب العربي، والخط العظيم من الثقافة العربية واليونانية والفارسية، حتى إنه كان أول من ترجم كثيرًا من كتب أرسطو في المنطق والجدل والقياس والمقولات[1]. هذا الرجل تجرأ وكتب «رسالة في الصحابة» أرسلها إلى المنصور بدأها بمدحه، وتفضيله على الأمويين، لكنه تجرأ وعين من نفسه مشيرًا يشير إلى «ولي النعم»! أشار عليه بالاهتمام بالجنود في خراسان وضمان أرزاقهم، وأن يضع لهم قانونًا يعصمهم من جور العمال والحكام، ويضمن لهم حياة هادئة!، ثم انتقل إلى أهل العراق فأوصى بهم أمير المؤمنين خيرًا، لأنهم ظلموا أيام بني أمية! وليس ذلك فقط بل إنه

(1) طه حسين (من تاريخ الأدب العربي» الجزء الثاني ص 444.

انتقـل إلى الأحكام الفقهية فـرأى أن يصدر الخليفة كتابًـا يلزم الفقهاء على اختلافهم بالأخذ به فلا يكون في الأحكام تناقض ولا في القضاء اضطراب!، ثم انتقل إلى أهل الشـام فطلب إلى الخليفة أن يحتاط في سياسته فيشتد عليهم في عـدل.. إلخ. فماذا يكون جزاء هذه «الوقاحة»؟ أرسـل المنصور إلى والي البصرة سـفيان بن حبيـب يأمره بقتلـه، فدعاه الأخير إلى ديـوان الحكومة، وأدخله المقصورة و إذا بها تنور وقال له: «والله لأقتلنك قتلة يسـير بذكرها الركبـان»!، وأخذ يقطع من جسـمه أجزاء و يضع كل قطعـة في النار وهو يراهـا تحترق حتى مات![1]، وقيـل للناس أن ابن المقفع قتل بسـبب الزندقة «أمـا أنا فأرجح جـدًّا أن الذي قتله ليـس الزندقة.. و إنما هذه الرسـالة التي تسمى رسالة الصحابة..»[2].

فعلينا أن نتذكر باستمرار أن أس البلاء في مجال الفكر أن يجتمع السيف والرأي الذي لا رأي غيره في يد واحدة. فإذا جلالك صاحب السيف صارمه وتـلا عليك باطله، زاعمًا أنه هو وحـده الصواب المحض والصدق الصراح، فماذا أنت صانع إلا أن تقول له «نعم»، وأنت صاغر؟ هذه صورة رسمها أبو العلاء بقوله:

جلـوا صارمـا وتلـوا باطـلاً وقالـوا: صدقنـا، فقلنا: نعم!

وهكـذا كانـت الحـال في جانب من تراثنـا، هو الجانب السـياسي، وهو الجانب الذي نريد أن نطمسه ليموت!، فقد يكون للأمير أو الوزير رأى ورأيه في رأسه والسـياف إلى جواره، ثم يمثل المخالف بين يديه وفي مثوله هذا يكون

(1) البداية والنهاية جـ 10 - ص 99.
(2) طه حسين، المرجع السابق ص 445.

الختام[1]. بل قد يحاسب الحاكم المفكر أو الشاعر على أفكار دارت في رأسه أو في سريرة نفسه دون أن يعلنها أو ينطق بها. وهناك عشرات الأمثلة: «بشار بن برد»، وقصة «الحلاج» الشهيرة[2]، وابن المقفع الذي عرضنا له الآن توًا!!.

فالخلفاء عمومًا إن سمحوا بحرية الرأي في كل شيء لا يسمحون بها في نقد الحاكم أو معارضته أو إضعاف ملكه، فإذا مس المفكر هذه الناحية فالعقوبة شديدة.

«.. ومن رأيي أن أبا حنيفة، ومالك بن أنس، والثوري، لم يعاقبوا للسبب الذي يذكر عادة وهو عدم رغبتهم في تولي القضاء [3]، لكن لأن امتناعهم مظهر من مظاهر عدم تعاونهم مع الدولة القائمة، والجمهور يرى أن هؤلاء إذا امتنعوا فلأن الدولة ظالمة لا تحكم بالعدل، ولأن امتناعهم قد يدل على رغبتهم الخفية في نصرة أعداء العباسيين كالعلويين، ومن هذا الباب توسيع أمر الزندقة، و إنشاء الإدارة الخاصة بهم، وقد أخذوا على أنفسهم حماية الدين وصبغوا الخلافة صبغة دينية، وربطوا الأمرين أحدهما بالآخر، قد رأوا التشدد في هذا الأمر كالتشدد في سابقه..»[4].

(1) د. زكي نجيب محمود «تجديد الفكر العربي» ص 33 - دار الشروق بالقاهرة.
(2) المرجع نفسه ص 34.
(3) مجرد الامتناع عن المشاركة جريمة، وهذا بالضبط هو ما حدث عام 1954، بالنسبة لواحد من أعظم من أنجبت مصر من فقهاء القانون «عبد الرزاق السنهوري» امتنع فأرسلوا له مجموعة من العمال لتضربه في مكتبة ولتهتف «يحيا الجهل وليسقط العلم»!!.
(4) أحمد أمين «ضحى الإسلام» - الجزء الثاني ص 46.

6- في مثل هذه الدولة ليس هناك «كبير» أو شخصية محترمة.. إلخ، سوى «السيد الأوحد»، أما بقية الأفراد فهم، بمعنى أو بآخر، عبيد هذا السيد فيمكن لأي شخص أن يسجن أو يدس له السم في طعامه، أو يضرب، أو يجلد، فلا كرامة، ولا اعتبار، ولا قيمة إلا اللذات العلية وحدها!، بل إنه يمكن أن يعصف بمن سبق لهم أن ساعدوه أو عاونوه أو من مدحوه، كما عصف المنصور بأبي مسلم الخراساني بعد أن مكن العباسيين من تثبيت ملكهم [1] ويروي أحمد أمين عن عصر العباسيين عمومًا أنهم قتلوا وأهانوا الكثير من الوزراء الذين كانوا يعملون معهم يقول:

«.. قل أن نرى وزيرًا في العصر العباسي مات حتف أنفه، فأول وزير لأول خليفة عباسي قد أوعز الخليفة السفاح إلى أبي مسلم الخراساني بقتله ففعل، واستوزر أبو جعفر المنصور أبا أيوب سليمان الموريانى ثم قتله، وقتل أقاربه، واستصفى أموالهم، ونكبة الرشيد للبرامكة الذين كان منهم الوزراء معروفة مشهورة، واستوزر المأمون الفضل بن سهل ثم أوعز بقتله.. وهكذا» وبلغ الحال من تعرض الوزراء في ذلك العصر للقتل. أن كان القراد في الشارع يقول لقرده: أتريد أن تكون عطارًا فيومئ برأسه أن نعم! فيعدد له الصنائع، وهو يومئ برأسه موافقًا.. فيقول له في النهاية

(1) ومن مآثر عبد الناصر التي لا تنسى عصفه دون رحمة بكل من أيدوه من كبار الصحفيين وعلى رأسهم محمود أبو الفتح وأحمد أبو الفتح، ومصطفى أمين وعلي أمين. «د. حسين مؤنس باشوات وسوير باشوات: مصر بين عصرين» ص 64 - دار الزهراء للإعلام العربي.

اتشتهي أن تكون وزيرًا؟! فيومئ برأسه: لا، ويصيح ويعدو من يد القراد فيضحك الناس»[1].

ومازال الأمر على هذا النحو حتى يومنا الراهن![*]

(1) أحمد أمين «ضحى الإسلام» الجزء الثاني ص 42 - 43. وفي استطاعتك أن تقرأ تصوير «صلاح عبد الصبور» الرائع في «مأساة الحلاج» كيف استغل الحكام الدين وكيف لجأوا إلى رشوة الجماهير الفقيرة الساذجة الجاهلة، وهي التي يروي القصة على لسانها:

صفونا... صفًا... صفًا
الأجهر صوتًا والأطول، وضعوه في الصف الأول،
ذو الصوت الخافت والمتواني، وضعوه في الصف الثاني
أعطوا كلامنا دينارًا من ذهب قاني
براق لم تلمسه كف من قبل
قالوا: صيحوا زنديق كافر! صحنا: زنديق كافر!
قالوا: صيحوا فليقتل، إنا نحمل دمه في رقبتنا
قالوا: امضوا، فمضينا.
الأجهر صوتًا والأطول يمضي في الصف الأول،
ذو الصوت الخافت والمتواني، يمضي في الصف الثاني

المؤلفات الكاملة ص 154.

(*) «كثيرًا ما يظهر صدام حسين وهو يزدري مجموعة من الوزراء مسئولي الحرب المرتبكين: إنه يوبخهم بكل قسوة لأنهم لم يتطوعوا بحماس للذهاب إلى خنادق الجبهة..». «جمهورية الخوف» ص 183، بل كثيرًا ما نرى الوزير وقد أعفى من جميع مناصبه في سطر واحد في الصحيفة، كما حدث مع حلمي مراد، أو يزج به في السجن بتهمة الاشتراك في ثورة مضادة.. إلخ.